اليمين المتطرف في فرنسا والخوف السياسي

محمّد علي سلامة
طالب دكتوراه في العلوم السياسيّة
كلية الحقوق والعلوم السياسيّة بسوسة
جامعة سوسة

دفعت نهاية الحرب الباردة والصراع بين رؤيتين متناقضتين للعالم البعض إلى الاعتقاد في نهاية التاريخ بانتصار نهائي للديمقراطيّة على شاكلتها الليبرالية[1]. إذ لم يعد هناك أي تهديد جدي للديمقراطيّة على تلك الشاكلة، في ظل غياب نماذج مناقضة ومغايرة، أو هكذا خُيل لفوكوياما ولصانعي القرار السياسي، هذا الواقع الذي ميز الفترة الفاصلة بين نهاية أكبر نزاع سياسي أيديولوجي واليوم، ما لبث أن دخل مسارا من التغيرات الجوهرية التي زعزعت القناعات السائدة سابقا.

أثبتت ديناميكية الحياة السياسيّة ولازالت، بما تخفيه من مفاجئات ومطبات، زيف الادعاء حول نهاية التاريخ، وفي ذلك الأمر قدر هام من المنطق، فحركة التاريخ تنفي بشكل تام الثبات، والقول بسيادة أحد النماذج بشكل مستمر ودائم يعد من قبيل التسرع، وفي لحظات هذا الانتشاء النظري والسياسي عرفت أوروبا، وتعرف اليوم، أشباحا أخرى تطوف فوقها، في أركانها ومؤسساتها السياسيّة منذرة ربما بنهاية عصر هيمنة الأطروحات التقليدية، أو على الأقل دافعة نحو إعادة النظر فيها، أو إعادة إنتاج لوضع تاريخي يذكرنا بآخر نزاع دموي عالمي، الحرب العالمية الثّانية، عندما صعدت قوى سياسيّة أسست أطروحاتها على الكراهية،

(1) للاطلاع انظر: فرانسيس فوكوياما، نهاية **التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة فؤاد شاهين، جميل قاسم ورضا الشايبي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993.

مستفيدة من أوضاع شديدة التعفن[2] وأزمة الرأسمالية العالمية التي عرفت أخطر مطباتها بانهيار البورصة الأمريكية وانتشار العدوى لتحطم اقتصاديات بأكملها، منتجة نظما أذهلت العالم في انغلاقها، مدفوعة بالخوف، معاداة الآخر، مؤسسة – كما أشارت حنا آرنت في أصول الشمولية –على الإرهاب، الشرطة السرية والبروباغندا ووجدت جذور ظهورها في تفكك الانتماءات الطبقية، الإمبريالية وتنامي معاداة السامية وغيرها[3].

هذا الشبح الذي يعكر صفو سماء أوروبا، وصفو هيمنة أطروحاتها التقليدية، المتشبثة بثبات المؤسسات الديمقراطيّة الليبرالية، وانتصار نموذج التمثيلية السياسيّة، والذي قد يعيد التاريخ إلى الوراء أو يدفع مجددا نحو مجتمعات مغلقة، مؤسسة على الخوف والاستبعاد، هو شبح اليمين المتطرف، الذي يشهد صعودا هاما في عدد من الأقطار الأوروبية.

عرفت الساحة السياسيّة الفرنسيّة والأوروبية مؤخرا زلزالا انتخابيا كبيرا، تمثل في صعود تاريخي لقوى اليمين المتطرف في الانتخابات الأوروبية والتشريعيّة الفرنسيّة، ولئن لم يكن ذلك مفاجئا للمتتبع لمسار الديناميكية السياسيّة في البلاد،

(2) يمكن أن يجد الباحث ضالته في كتابات المؤرخ «إيريك هوبزباوم» وبشكل خاص، كتاب عصر التطرفات، عالج هوبزباوم تلك الفترة بكثير من التفصيل، أي فترة ما بين الحربين وصعود القوى الفاشية والنازية المؤسسة على اطروحات قوميّة مغلقة موغلة في التطرف والقصووية، والتي ذهبت في النهاية نحو حالة من النزاع تجاوزت الفضاء الأوروبي لتصبح حربا عالمية، بعد مرور بضع سنوات على نهاية الحرب الأولى، هذه الأخيرة التي حملت في ديكتات صلح فرساي بذور نزاع عالمي آخر.

انظر: إيريك هوبزباوم، **عصر التطرفات: القرن العشرون الوجيز: 1914-1991**، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربيّة للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2011

(3) يعد كتاب الفيلسوفة الألمانية «حنا آرنت» بعنوان «أصول الشمولية» مرجعا هاما في العلوم السياسيّة، فسرت حنا آرنت الأصول الأولى لصعود الأنظمة الشمولية وأوضحتها بكثير من التفصيل والإسهاب، كما تناولت بالدرس الشمولية في الحكم، مستندة على نموذجين، ألمانيا الهتلرية وروسيا السوفياتية أثناء حكم جوزيف ستالين، تتمثل أهميّة هذا المؤلف في تفكيكه لأسس النظام الشمولية وأصوله ودراسة إشكاله والأجهزة التي تأسس عليها ووظفها لصناعة منظومة حكم منغلقة قائمة على الترهيب، القمع والتلاعب بالأفراد المنفصلين عن طبقاتهم.

انظر:

H.ARENDT, *The Origins of Totalitarianism*, Harcourt Brace & Company, New York, 1976.

لكنه يثير عددا من التساؤلات، إذ حقق حزب التجمع الوطني، الممثل التاريخي لهذا التيار السياسي، نتائج قياسية في انتخابات البرلمان الأوروبي لسنة 2024، متحصلا على 37.31٪ من الأصوات متفوقا بذلك على كافة التشكيلات السياسيّة الأخرى[4] ومستحوذا بذلك على 30 مقعدا من إجمالي 81 مقعدا مخصصا لفرنسا محتلا المرتبة الأولى.[5]

كما حقق التجمع أيضا نتائج هامة على مستوى الانتخابات التشريعيّة السابقة لأوانها والتي دعا إليها الرئيس الفرنسي متحصلا بذلك على 125 مقعدا في الجمعية الوطنيّة الفرنسيّة (الغرفة البرلمانية الدنيا في البرلمان الفرنسي) في إطار كتلة برلمانية يمينية متطرفة[6].

هذه النتائج الهامة، التي حققها أهم تنظيم يميني متطرف في فرنسا، تثير الأسئلة من ناحية والمخاوف من ناحية أخرى، وتمثل مادة خصبة للتناول النظري والتطبيقي قصد تحليل الأسباب والمسببات على صعيد معين وأيضا تناول النتائج لاحقا.

(4) تتمثل القائمات المرشحة الرئيسية لتمثيل الشعب الفرنسي ضمن البرلمان الأوروبي في: قائمة «فرنسا تعود» (La France Revient) وهي قائمة بقيادة جوردان باردیلا تمثل حزب التجمع الوطني الفرنسي، وقائمة «في حاجة لأوروبا» (Besoin D'Europe) الممثلة للقوى الداعمة لماكرون وللأغلبية الرئاسيّة السابقة، وائتلاف «أيقظوا أوروبا» (Réveiller L'Europe) الممثلة أساسا لليسار الاشتراكي التقليدي، وقائمة «فرنسا الابية – الاتحاد الشعبي» (La France Insoumise - Union Populaire) الممثلة أساسا للفيف اليسار الفرنسي الجديد الميلونشوني (من غير الحزب الاشتراكي)، وقائمة اليمين من أجل إيصال صوت فرنسا في أوروبا (La Droite Pour Faire Entendre La Voix De La France En Europe) الممثلة أساسا لليمين التقليدي، و«أوروبا إيكولوجيا» (Europe Écologie) الممثلة للخضر، وفرنسا الفخورة الممثلة لليمين المتطرف الزيموري (La France fière).

(5) Parlement européen, *Résultats des élections européennes 2024*, [En ligne], Consulté le 27 juillet 2024, Disponible sur: https: //results.elections.europa.eu/fr/france/

(6) Ministère de l'Intérieur et des Outre-mer, *résultats des élections Législatives 30 juin et 7 juillet 2024*, [En ligne], consulté le 19/08/2024, Disponible sur: https: //www.resultats-elections.interieur.gouv.fr/legislatives2024/ensemble_geographique/index.html.

I – في معالجة أهم المفاهيم

يقتضي المرور على المسائل المطروحة آنفا بالبحث التعرض بالتعريف لأهم المصطلحات التي تعتبر حجر زاوية نظر هذا المقال، وذلك في إطار مدخل مفاهيمي ضروري للإحاطة التامة بمعالجة ما سيأتي لاحقا. ونعني بأهم المصطلحات أساسا: «الخوف السياسي» و«اليمين المتطرف» فيما سنتعرض لاحقا على وجه التقديم لأهم تشكيلات اليمين المتطرف الفرنسي

1 – الخوف السياسي

يتحول الانفعال الشعوري إلى معطى ذي أهميّة سياسيّة، عندما ينتج ممارسة ذات أثر سياسي، بعبارة أخرى، تصبح كتلة الانفعالات البشرية التي تتجسد في شكل فعل أو ممارسة تهدف لتغيير واقع ما أو الدفاع عن بقاء حال ما على ما عليها واحدة من أهم المعطيات المؤثرة في السلوك السياسي للأفراد، فسوء الحال الاقتصاديّة قد يؤدي لانفعالات متباينة مما قد يؤسس بدوره لفعل سياسي متعدد الأوجه قد يتراوح بين الاحتجاج والتظاهر والتنظم السياسي والمشاركة الانتخابيّة، والشعور بالتهديد قد يدفع البشر إلى اتخاذ مواقف ممعنة في التطرف، وتنامي مشاعر الكراهية داخل مجتمع ما قد تدفعه نحو تصعيد تشكيلات سياسيّة تتبنى مواقف غير معتادة أو تبتعد عن ماهو سائد إلى السلطة، ومن بين الانفعالات التي يمكنها أن تلعب دور المصعد لوصول حزب سياسي ما إلى دفة القيادة هي الخوف.

1–1 – الخوف بما هو انفعال بشري فردي أو معمم اجتماعيا

يعتبر الخوف (Fear) شعورا غريزيا مرتبط ببنائنا النفسي لهدف خدمة «حاجة نفسية عميقة» ويختلف الأفراد في تفاعلاتهم أثناء الخوف، بين الثبات أو التجنب أو المقاومة استجابة لمصدر تهديد مادي أو معنوي، تشكل مصادر الخطر محفزات (stimuli) للشعور بالخوف والخشية، وقد تكون فطرية (inborn) أو يكتسبها الفرد ويدمجها ضمن تكوينه النفسي (learned) أي أن الفرد يؤسس الشعور بالتخوف ثم يعبر عنه، يسير هذا التعرض المفاهيمي على فهم شعور

الخوف على مستوى الفرد الواحد أو الشخص، وهو بذلك يختلف عن شكل الخوف المعمم مجتمعيا[7].

تتمثل المخاوف المعممة اجتماعيا، من ناحية أخرى، في كتلة الانفعالات التي تؤسس على وجود شكل من أشكال الاتّفاق على وجود خطر يتهدد ماهو كائن وما يرتبط به من منظومة قيمية، ولا تكون محاصرة أو احتواء أو التفاعل مع هذا المحفز ممكنة باستعمال آليات مكافحة معتادة ونمطية (أي تقليدية)[8].

تتخذ هذه الانفعالات بعدا جماعيا لا فرديا، ويأخذ الإجماع المجتمعي شكل الاتّفاق و«الفهم المشترك» حول مصدر التهديد وأساليب تجنبه، هذا الخوف الجماعي موجود دائما داخل كل المجتمعات، هناك دائما ما يمكن اعتباره مصدرا للتخوف، سواء تجسد ذلك في أفراد أو فرد أو مسألة ما، وهي ظاهرة متغيرة بمرور الزمن، إذ لا يمكن الحكم على مجال امتدادها فقد تكون المخاوف مؤقتة وقد تستمر لفترة طويلة، وفي هذه الحال لا يكون الأفراد دائما على وعي بوجودها[9].

1-2 – الخوف السياسي بما هو انفعال مجتمعي قابل للتوظيف

تتعدد أسباب المخاوف الفرديّة والمجتمعية، ما يهمنا في سياق هذا المقال دراسة الخوف السياسي المجتمعي، أو ذلك الإجماع أو الاتّفاق على وجود شيء ما يمثل تهديدا لمجتمع ما، بشكل يحفز ردة فعل سياسيّة، فالخوف شأنه شان بقية المشاعر البشرية، عامل محرك ومحفز للتفاعلات السياسيّة. يتبين إذا، إمكانيّة ان ينتقل الخوف من المجال الضيق للفرد أو الشخص الواحد، بما هو انفعال غرائزي مدفوع بهاجس أو ضرورة درء المخاطر، من أجل البقاء على قيد الحياة في أقصاها أو من اجل الحفاظ على ما تم اكتسابه، وهو محرك من محركات ردود

(7) A. ALY & L. GREEN, «Fear, Anxiety and the State of Terror», *Studies in Conflict & Terrorism*, vol.33, no.3, 2010, p.269.

(8) *Ibid*.

(9) P. EKMAN, *Emotions revealed. Understanding faces and feelings*, Orion Books Ltd, London, 2004, p.150.156

الأفعال التي يقوم بها الشخص بصفة عامة، إلى مجال أوسع وهو المجتمع، أين يحصل اتّفاق أو إجماع على وجود خطر مشترك يجب مواجهته بآليات غير تلك التي تُستعمل عادة، وقد يتحول الخوف إلى معطى سياسي عندما يقوم الأفراد ببناء مواقفهم وتصوراتهم السياسيّة ويتبنون أفكارا وإيديولوجيات قائمة عليه.

فالخوف السياسي إذا، حالة انفعالية متفشية داخل مجتمع ما، نتيجة لتنامي الخشية من وجود أو نشأة عوامل جديدة من شأنها أن تنتج تحولات على مستوى أوضاعه الحالية، ما يفسح المجال للفاعلين السياسيين للتفاعل معه، ولا يوجد هذا الانفعال بذاته أو بنفسه، إذ يحتاج إلى من يدفعه إلى قلب الأجندة السياسيّة، ويضعه محط نظر الفاعلين السياسيين على اختلافهم، والمواطنين الناخبين، مع التأكيد على أنه نتاج لخطر حقيقي أو زائف، فمجرد الدفع به بمنطق الوسيلة لا يعني بالضرورة زيفه أو حقيقته، وهنا يجب أن نؤكد على أداتيّة الخوف السياسي أي ضرورة توظيفه بشكل أو بآخر، بما هو أداة لصنع رأي عام أو التأثير فيه من اجل الوصول إلى غاية تتمثل أساسا في حشد الدعم والمناصرة[10].

عادة ما ينظر إلى الخوف السياسي على أنه أمر سلبي، ويرى اتّجاه نظري أن مشاعر الخوف على الصعيد السياسي تمثل محركا وآلية يمكنها أن تدفع الفرد وبالتالي المجتمعات إلى تبني خيارات و«إجراءات غير معتادة والتسامح مع ما لا يمكن تصوره والتضحية بحقوقها الإنسانيّة الأساسيّة»، كما يمكنه أن ينتج الحجج التي تهدف لتبرير الممارسات السلبية وخلق «تصور خاطئ لما هو عادل ومنصف»[11].

تكمن أداتيّة الخوف السياسي (أي بمنطق الوسيلة أو توظيفه بمنطق تأديته لوظيفة محددة قد تبتعد أو تقترب من حقيقته) في استعماله من قبل القيادات

(10) R. COREY, *Fear: the history of a political idea*, Oxford University Press, New York, 2004, p.1-20

(11) J. SHANTZ & H. RAMADAN, *Manufacturing Phobias the Political Production of Fear in Theory and Practice*, University of Toronto Press, Toronto, 2016, p.51.

السياسيّة أو الناشطين السياسيين من أجل هدف تحقيق مكاسب ومغانم سياسيّة بطبعها، ويلعب هذا الانفعال دورين، الأول بما هو وسيلة تسمح بالعمل على تحقيق الهدف المرجو، والثّاني بما هو آلية تسمح بحشد الدعم لفائدة تصورات سياسيّة ما، إذ يمكن توظيف الخوف عندما يقوم الفاعلون بتحديد الموضوع الرئيسي لخوف المجتمع، أي محتواه الذي قد يكون في شكل خطر فعلي وحقيقي أو خطر يقع بناؤه وخلقه من اللاشيء، في المحصلة، الخوف السياسي قابل للبناء والتحديد من قبل الفاعلين عن طريق وضع مسائل دون أخرى محط نظر واهتمام المجتمع وبالتالي محط خوفه وخشيته[12].

نقترح هنا، في محاولة لوضع هذا التمهيد المفاهيمي في سياق البحث، تقسيم المخاوف ذات الطابع السياسي إلى قسمين، مخاوف تتعلق بأمان المجتمع المعيشي ومخاوف متعلقة بأمانه الثقافي تتعلق أساسا بكل ما يمكن أن يراه المجتمع تهديدا لمنظومته القيمية أو إجماعه أو اتّفاق أغلبيته على نمط ثقافي معين بمكوناته المختلفة، وانطلاقا من هذا التقسيم، يكون الخوف من الفقر، البطالة، فقدان المسكن، الجريمة، وكل ما من شأنه أن يؤثر على الرفاه المعيشي للفرد بشكل يهدد استقرار وضعه المادي والمعنوي ضمن المخاوف المتعلقة بالأمان المعيشي التي يمكن توظيفها سياسيا من قبل الفاعلين السياسيين.

تتعلق المخاوف ذات الطبيعة الثقافية، على الجانب الآخر، بتنامي الخشية والحذر من الآخر المختلف، وبشكل خاص تأثيراته المزعومة أو المحتملة على المنظومة الثقافية لمجتمع ما، وبالتي يمكن أن يتضمن مخاوف متنامية إزاء المساس بنمط ثقافة سائد ما، أو ديانة ما، أو انتشار لغة جديدة أجنبية غير اللغة الأم، أو انتشار أنماط استهلاكية جديدة أو تقاليد جديدة، وحتى انتشار تقاليد غذائية جديدة وغيرها من المحفزات التي نعتقد في إمكانيّة توظيفها سياسيا من قبل الفاعلين واستعمالها.

(12) R. COREY, *Op.cit.*, p.16

لا ينفي هذا التقسيم المخاوف ذات الطبيعة المزدوجة، أو التقاطع بين الصنفين، نضرب في ذلك مثالا، وهو قضية الهجرة داخل عدة مجتمعات، والتي يمكنها أنه تكون موضوعا لمخاوف ذات طابع معيشي (مرتبطة بالأمن والإنفاق العمومي والأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة بصفة عامة) أو قد ينظر إليها على أنّها معطى من معطيات الخوف السياسي الثقافي (عندما يتم تَمَثّل الهجرة على أنّها تهديد لمجتمع ما في ترسانته الثقافية القيمية، أي ثقافته ولغته وتقاليده ومنظومته القيمية).

نرى في خاتمة هذا التعرض لمصطلح «الخوف السياسي» ضرورة تقديم بعض الملاحظات البرقية، أولها أن الدفع بوجود خطر على مستوى مجتمعي بما هو إجماع واتّفاق على راهنية وجدية خطر ما وضرورة بناء دفاعات في مواجهته قول متسرع أحيانا، فلا يمكن التسليم بوجود الإجماع على ذلك البتة، نطرح هذه الملحوظة حتى نؤكد على نسبية انتشار المخاوف داخل مجتمع ما، فضلا عن ارتباطها بخطر حقيقي أو زائف من حيث الأصل ونرى أن من الأفضل أن نشير إلى هيمنة هذا الانفعال أو انتشاره عوض التسليم بحصول إجماع حوله، وذلك للضرورة العلمية القائمة على التنسيب الضروري لمثل هكذا معطيات تتسم بصعوبة التحديد الكمي.

2 – في اليمين المتطرف الفرنسي

تقديم تعريف اليمين المتطرف ليس بالمهمة السهلة من الناحية العلمية، إذ مثل المفهوم نفسه (ولازال) موضوعا لنقاش مستمر، بالنظر إلى التغيرات المتكررة والمستمرة لبرامج الأحزاب المنتمية لهذه العائلة السياسيّة من ناحية، وبالنظر أيضا للجدل الذي حف على مستوى فعالية التقسيم التقليدي بين اليمين واليسار[13] على مستوى الطيف السياسي. ولذلك ننطلق من الحاجة إلى حصر تعريف لليمين المتطرف قبل تقديم أهم تشكيلات اليمين المتطرف الفرنسي.

(13) يمكن في هذا السياق الاطلاع على عدة أعمال أكاديمية حول مسألة التقسيم التقليدي داخل الطيف السياسي بين اليمين واليسار ومن أهمها ما كتبه «نوربرتو بوبيو» (Norberto Bobbio)، انظر:
N. BOBBIO, *Left and Right: The Significance of a Political Distinction*, Translated by Allan Cameron, University of Chicago Press, Chicago, 1997.

2-1 - في مفهوم اليمين المتطرف

حدد «جينس ريدجرين» (Jens Rydgren) الخصائص المشتركة للتنظيمات اليمينية المتطرفة إذ: «تشترك الأحزاب والحركات اليمينية الراديكالية في التركيز على الإثنو-قوميّة... وتكون برامجها موجهة نحو تعزيز الأمّة من خلال جعلها أكثر تجانسا عرقيا، عبر العودة إلى القيم التقليدية، كما تميل إلى أن تكون شعبوية، متهمة النخب بأنها تضع العالمية قبل الوطن وتقدم مصالحها الشخصيّة الضيقة والمتنوعة قبل مصالح الشعب. لذلك يشترك اليمين الراديكالي في جوهر مكون من معاداة للأجانب على أسس اثنو- قوميّة وشعبوية معادية للنظم القائمة»[14].

يحصر هذا التعريف العناصر الأساسيّة المكونة للجوهر الأيديولوجي لليمين المتطرف، والتي تطوف وتحوم حول مكون رئيسي، وهو القوميّة بشاكلتها المتشددة، القائمة أساسا على المعطى الاثني، ومركزية الانتماء القومي مقارنة ببقية الانتماءات[15] مما ينتج منطقيا رفضا أو معاداة أو انتقادا (في أدنى الحالات)

(14) J. RYDGREN, «Chapter 1: The Radical Right: An Introduction», in J. RYDGREN (dir.), *The Oxford Handbook of The Radical Right*, Oxford University Press, New York, 2018, p.1-2

(15) القوميّة موضوع متعدد التناولات، ومختلف الأبعاد، لكنها أيديولوجيا سياسيّة تقوم على مرتكز أساسي وهو الأمّة باعتبارها القلب النابض للفكرة القوميّة، تم تناول هذه الأيديولوجيا بكثير من الإسهاب ووفقا لعدة تناولات، وكان للمجتمع الأكاديمي اهتمام بالغ بالقوميّة من الناحية النظريّة خاصة فيما يتعلق بتناول مفهوم الأمة، ولعل أهم ما طُرح في هذا السياق ما قدمه «بينديكت أندرسون» حول مفهوم الأمة.

للاطلاع: **بينديكت أندرسون**، الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القوميّة وانتشارها، ترجمة ثائر ديب، المجلس الأعلى للثقافة، بيروت، 2009.

عادة ما يتم إحداث التفرقة في تناولات القوميّة بين شكلين أساسيين، قوميّة مغلقة وأخرى مفتوحة، تؤسس الأولى وجودها على المعطى الثقافي أساسا، ولا يكون الانتماء فيها إلى الأمّة إلا نتاجا لتمتع الفرد بعدد من الخصائص العضوية أو العرقية أو الإثنية التي تسمح له بأن يمثل جزءا من جسد أكبر وأشمل وهو جسد الأمة، أما القوميّة المفتوحة فتؤسس كنهها النظري على مفهوم المشيئة، يمكن هنا العودة إلى محاضرة الفرنسي «إرنست رينان» وعنوانها «ماهي الأمة؟» والتي توفر شرحا وطرحا للقوميّة المفتوحة المؤسسة على عنصر المشيئة والذي يعني اختصارا أن انتماء الفرد لأمة ما يكون ناتجا عن إرادته بالأساس وليس على معطيات ذات طابع ثقافي (الدين، اللغة، العرق إلخ). انظر:

Ernest Renan, «Qu'est-ce qu'une Nation ?», *conférence prononcée le 11 mars 1882 à la sorbonne*, Alicia éditions, 2022.

وتتناقض أطروحة «رينان» مع الأطروحات الألمانية وبشكل خاص كتابات «هردر» و«فيختة»، إذ

للكيانات والانتماءات الفوق – وطنيّة.

تؤكد «اليزابيث كارتر»، من جهة أخرى، الجدل الذي يحف بمهمة تعريف اليمين المتطرف، وتقترح بدورها تعريفا يقوم على التقسيم بين الخصائص الضروريّة لتعريف حزب سياسي على أنّه ينتمي لذلك التيار الأيديولوجي، أو تلك التي تسميها الخصائص «المعرفة» (defining properties) وهي «التسلطية ومعاداة الديمقراطيّة، القوميّة الاستبعادية أو الكلية» وبين الخصائص الأخرى أو «المصاحبة» (accompanying characteristics) المتمثلة في «معاداة الأجانب، العنصرية والشعبوية»[16].

تتبنى الأحزاب اليمينية المتطرفة تصورات فكرية وإيديولوجية متباينة ومختلفة مع اتّفاق حول خط سياسي واضح وهو الإيمان بسمو البعد القومي بشاكلته المغلقة على بقية الأبعاد الأخرى (الإقليميّة وفوق الوطنيّة والدوليّة وغيرها على مستوى الداخل أو الخارج على حد سواء)، وينتج عن ذلك تصورات سياسيّة ومواقف متصلة ببعضها البعض، من بينها معاداة الأجانب والعنصرية وبشكل عام معاداة الآخر الذي لا ينتمي عضويا وثقافيا إلى المجتمع القومي، فضلا عن معاداة الديمقراطيّة الليبرالية، بآلياتها وأساليبها المعهودة، والدعوة إلى العودة إلى الشعب، في إطار إيمان بشعبوية واضحة.

نرى في التعريف الذي قدمته «كارتر» (والتي وصفته بالتعريف الأدنى) ما يمكننا على الأقل من تقديم مفهوم لأقصى اليمين يسمح بإدخال كافة التنظيمات المعنية به داخله وفي مظلته، وذلك بسبب دمجها لعنصرين رئيسيين يؤسسان لبقية العناصر.

اعتبر هذا الأخير مثلا أن اللغة الألمانية عنصر تميز واختلاف للأمة الألمانية عن بقية الأمم، بل حتى عنصر تفوق كامل.

انظر: **يوهان جوتليب فيخته**، خطابات إلى الأمّة الألمانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1979.

(16) E. CARTER, «Right-wing extremism/radicalism: reconstructing the concept», *Journal of Political Ideologies*, n°2, 2018, p.18.

نقترح من ناحيتنا تقديم تعريف يتبنى أيضا خاصية «التعريف الأدنى»، فنرى أن الخاصية المحددة في تعريف اليمين المتطرف هو مقاربته للموضوع القومي، إذ أن هذا الأخير يتخذ بالضرورة شكلا مغلقا، فيما تعد الخصائص الأخرى مثل العنصرية ومعاداة الأجانب والتسلطية ومعاداة الديمقراطيّة خصائص مرافقة للخاصية المحددة، بل نتاجا لها، ونضيف هنا، أن تبني الشعبوية يندرج أيضا صلب الخاصيات المرافقة، فالأحزاب اليمينية المتطرفة تتبنى الدفاع عن الأمّة باعتبارها الجوهر القومي لوجود دولة ما، وهي بذلك تحاول لعب دور المتحدث الوحيد باسم الشعب المكون لهذه الأمّة في مواجهة النخب والنظم القائمة وهذا جوهر الخطاب المشحون بأطروحات شعبوية[17].

2-2 – في اليمين المتطرف الفرنسي

احتلت الأحزاب والتنظيمات السياسيّة المنتمية للسردية اليمينية المتطرفة مكانة هامة في تاريخ فرنسا، إذ يعود ذلك إلى حقبة الثورة الفرنسيّة التي انطلقت منها بدايات رسم أهمّ خطوط التمايز السياسي، ومنها انطلقت عملية البناء المفاهيمي لمصطلحي «اليمين» و«اليسار» في حد ذاتهما، فقد مثل موقع جلوس ممثلي الطبقات أثناء اجتماع مجلس طبقات الأمّة الانطلاقة الفعلية للتقسيم التقليدي، ومن ذلك انطلقت التفرعات السياسيّة والأيديولوجية المختلفة[18].

لئن كانت هذه العائلة واسعة العدد والتفرعات، لتعدد أفرادها وتنظيماتها التي تتبنى تصورات متقاربة أحيانا ومختلفة أحيانا أخرى، إلا أننا سنتعرض بالأساس لأهمّ تنظيمين، «التجمع الوطني» وحركة «استرداد».

تأسس حزب «التجمع الوطني» (بالفرنسيّة: Le Rassemblement National) سنة 1973، حاملا تسمية «الجبهة الوطنيّة» (Le Front National)، وذلك بقيادة «جان ماري لوبان» (Jean-Marie Le Pen) على أنقاض منظمة

(17) M. CANOVAN, «Trust the People! Populism and the Two Faces of Democracy». *Political Studies*, vol. 47, nº 1, 1999, p. 2–16.

(18) A. HEYWOOD, *Political Ideologies: An Introduction*, 5th edition, Palgrave Macmillan, London, 2012, p.17.

«نظام جديد» اليمينية المتطرفة وبقي الحزب على هامش الحياة السياسيّة فترة طويلة، ولم يحقق نتائج انتخابيّة كتلك التي يحققها اليوم[19]، باستثناء صعود مرشحه للدور الثّاني من الانتخابات الرئاسيّة سنة 2002 مما دفع الطيف السياسي الفرنسي إلى تعبئة انتخابيّة في إطار «طوق سياسي» أفضت إلى هزيمة «جان ماري لوبان» أمام منافسه «جاك شيراك»[20].

لكن ما لبثت أن تحولت سياسة الحزب نحو الظهور البارز إعلاميا وسياسيا مع وصول «مارين لوبان» (Marine Le Pen) إلى سدة قيادته[21]، وتراجع المعسكر التقليدي الذي مثل لفترة طويلة صقور الجبهة، انطلقت لوبان في اعتماد إستراتيجية تهدف لكسب المقبولية داخل المشهد السياسي الفرنسي، مما سمح بتنامي نفوذ الحزب وتأثيره، وقد كانت هذه الإستراتيجية ذات طابع اتّصالي بالأساس، أبقي فيها الحزب على أهمّ العناصر الصلبة المكونة لماهيته الإيديولوجية.[22] ويتولى «جوردان باردیلا» (Jordan Bardella) منذ 5 نوفمبر 2022 رئاسة الحزب، خلفا لـ «مارين لوبان» التي تولت مهمة قيادة كتلته النيابية في العهد النيابية 2022–2024 والتي انتهت بقرار الرئيس الفرنسي حل الجمعية الوطنيّة إثر نتائج الانتخابات الأوروبية وانتخاب غرفة نيابية جديدة[23].

(19) انظر:

V. IGOUNET, *Le Front National*, Seuil, Paris, 2014.

(20) P. MARTIN, «L'élection présidentielle et les élections législatives de 2002», *Commentaire*, nº.99, 2002, p.7- 10.

(21) انظر:

D. STOCKEMER, *The Front National in France: Continuity and Change Under Jean-Marie Le Pen and Marine Le Pen*, Springer, 2017.

(22) A. DEZE, «Chapitre 1 / La «dédiabolisation». Une nouvelle stratégie ?», in Sylvain Crépon (éd.), *Les faux-semblants du Front national.* Presses de Sciences Po, 2015, p. 25-.05

(23) Euronews, *Emmanuel Macron annonce la dissolution de l'Assemblée nationale*, Publié le 09/06/2024 - 22: 52 UTC+2 et Mis à jour 10/06/2024 - 1: 33 UTC+2, [En ligne], Consulté le 27 juillet 2024, Disponible sur: https: //fr.euronews.com/my-europe/2024/06/09/emmanuel-macron-annonce-la-dissolution-de-lassemblee-nationale.

أما «استرداد» (Reconquête) فهي حركة يمينية متطرفة بقيادة الوجه الإعلامي والناشط السياسي «ايريك زيمور» (Éric Zemmour)، الذي يتبنى وكذلك حركته أطروحات يمينية متطرفة في خصوص مسائل مثل الهجرة والإسلام وغيرها من المواقف التي أثارت وتثير إلى اليوم جدلا مسجلا بذلك اختلافات في بعض المسائل عن التجمع الوطني رغم اتّفاقهما في بعضها الآخر[24].

حققت الأحزاب اليمينية المتطرفة نتائج انتخابيّة هامة، نتحدث هنا بالأساس على التجمع الوطني الذي أضحى كتلة برلمانية هامة في العهدة البرلمانية 2022 – 2024 ووصلت مرشحته «لوبان» إلى الدور الثّاني من الانتخابي قبل أن تخسر بفارق ضئيل أمام غريمها الرئيس الفرنسي الحالي[25]، وتكرر الأمر إثر إقرار حل الجمعية الوطنيّة، أين ارتفع الحاصل النيابي للحزب نحو كتلة برلمانية قوية كادت أن تحصل على الأغلبية البرلمانية، وعلى الرغم من تحقيق حركة «استرداد» بقيادة زيمور لنتائج هامشية، إلا أنّها بقيت أيضا مركزا للاهتمام الإعلامي والسياسي نظرا لأطروحاتها الراديكالية ومواقفها.

نختم بالقول، بأن تناول الجذور التاريخيّة العميقة لليمين المتطرف الفرنسي وظروف تأسيس هاتين التشكيلتين الحزبيتين (خاصة في حالة التجمع الوطني) ليس بالمهمة السهلة، أو الممكنة في إطار هذا العمل، ففضلنا المرور على هذا الاستعراض البرقي لغرض التقديم لا أكثر وذلك وضعا للعمل في سياقه.

(24) تمتع حزب التجمع الوطني باهتمام أكاديمي هام من قبل الباحثين والمختصين في العلوم السياسيّة، لكننا لم نجد إلى حد لحظة كتابة هذا، أعمالا أكاديمية متوفرة وواسعة تتضمن دراسة مفصلة لتصورات حركة «استرداد»، التي تستمد جزءا هاما من أطروحاتها من أفكار «زيمور» الشخصيّة، وهذا ما يعد مادة خصبة للتناول الأكاديمي والبحث، خاصة فيما يتعلق بالتقاطعات أو الاختلافات بين تصورات «استرداد» وبقية تشكيلات اليمين المتطرف، وما نقدمه في هذا السياق ليس إلا محاولات أولية لتتبع الخط السياسي للحركة، فهذا الأخير يفترض مزيدا من البحث والتمحيص.

(25) أصبح التجمع الوطني اثر انتخابات 2022 كتلة برلمانية هامة في الجمعية الوطنيّة الفرنسيّة، ممثلا بذلك قوة المعارضة الأولى للأغلبية الرئاسيّة بقيادة الرئيس ماكرون بحصوله على أكثر من ثمانين مقعدا. للاطلاع على نتائج الانتخابات التشريعيّة الفرنسيّة لسنة 2022:

Ministère de l'Intérieur et des Outre-mer, *Législatives 2022*, [En ligne], consulté le 29 août 2024, Disponible sur: https: //www.archives-resultats-elections.interieur.gouv.fr/resultats/legislatives-2022/FE.php.

II – في فرضيّة البحث والإشكاليّة المطروحة

تثير الأحداث السياسيّة الديناميكية التي تتضمن صعود تشكيلات سياسيّة ما أو انهيارها تساؤلات تستحق البحث والتمحيص الأكاديمي، باعتبار تغير الظاهرة السياسيّة وحركتها المستمرة وصعوبة الإحاطة بالتمفصلات المعقدة الرابطة بين أحداثها، فضلا عن آثارها في صناعة الأوضاع السياسيّة بمختلف تمظهراتها (الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية وغيرها)، وحتى طرح التحديات التي تواجه نظاما سياسيا ما ومرتكزاته الأيديولوجية الكبرى بسبب تلك المتغيرات والحركية الدائمة.

فضلا عن دراسة المعطيات السائدة والمتعارف عليها، أي تلك المتعلقة بالدوافع الاقتصاديّة والوضعية الاجتماعيّة وغيرها، فإننا نفضل التعرض إلى جانب آخر من التحليل، يتعلق بدور منظومة المخاوف السائدة أو المهيمنة في مجتمع ما في صناعة الموقف الانتخابي، وبشكل أخص، الدور الذي تلعبه خلق رأي عام تتم ترجمته في صورة خيارات انتخابيّة. ونعتقد في هذا الخصوص أن الخوف أضحى معطى سياسيا ثابتا، ساهم في صعود اليمين المتطرف في فرنسا بشكل خاص، خوف اعترى الناخبين فدفعهم لاختيارات سياسيّة غير تقليدية، متطرفة وقصووية في بحث محموم عن إجابة لهذه المخاوف.

نفترض في هذا السياق، أنه، وإلى جانب الدوافع المألوفة في دراسة السلوك الانتخابي، والأسباب المتعلقة بتشرذم المشهد الحزبي، وتفككه وتغيراته الراديكالية التي عرفتها البلاد منذ سنوات عدة، ساهم الخوف من عدد من المسائل التي تثير قلقا مجتمعيا في بناء الخزان الانتخابي لليمين القومي المتطرف الفرنسي والأوروبي بشكل عام، خوف من الآخر، خوف من التفكك المجتمعي المزعوم ومن عدم فاعلية المؤسسات التقليدية، كل هذه المخاوف المجتمعية، منحها أقصى اليمين إجابات غير معتادة في القول السياسي النمطي، وطرح لها حلولا، يبدو أنّها ساهمت في تهدئة العقول – والأفئدة إن شئنا – الانتخابيّة!

تنبني فرضيّة البحث هذه وتحليلها على طرح إشكاليّة يراد البحث فيها وتحليلها قصد إثباتها، ولهذا نطرح تساؤلا جوهريا في خضم هذه المحاولة:

كيف تفاعل اليمين المتطرف الفرنسي مع المخاوف ذات الطبيعة السياسيّة في فرنسا؟

يقتضي تناول فرضيّة البحث والإشكاليّة المتمخضة عنها تناول تفاعل اليمين المتطرف الفرنسي للمخاوف الفرنسيّة ذات الطبيعة السياسيّة من جانبين، يتعلق الأول بدراسة لعدد من المعطيات الامبيرقية التي تسهم في قيس المزاج العام الفرنسي إلى حد نسبي، وذلك في إطار **مبحث أول: المخاوف الفرنسيّة حسب عمليات سبر الآراء: فرنسا والهواجس المستمرة** وباعتبار أنّ موضوعنا يتعلق بتناول الخوف السياسي لا فقط في صيغته المجردة الموجودة كما هي بل بتناوله والتفاعل معه من قبل اليمين المتطرف الفرنسي فإن المرور على ذلك يكون في إطار **مبحث ثان: في تفاعل اليمين المتطرف الفرنسي مع المخاوف الفرنسيّة.**

المبحث الأوّل: المخاوف الفرنسيّة حسب عمليات سبر الآراء: فرنسا والهواجس المستمرة

سنعمل في هذه المرحلة الأولى من العمل، على التعرض إلى أهم معطيات سبر الآراء ما قبل سنة 2024 وأثنائها، لمحاولة استخراج أهمّ الأرقام التي ستحيطنا علما بالهواجس التي تقض مضجع الناخب الفرنسي والمخاوف التي يشعر بها إزاء عدد من الملفات والقضايا المثيرة للجدل، وسيكون ذلك في إطار **دراسة معطيات سبر الآراء لسنة 2023: ملامح أولية حول المخاوف الفرنسيّة (1)** لنمر في مرحلة موالية إلى **دراسة لمعطيات سبر الآراء لسنة 2024: ملامح المخاوف المحددة للخيارات السياسيّة (2).**

1 – دراسة معطيات سبر الآراء لسنة 2023: ملامح أولية حول المخاوف الفرنسيّة

مرت سنة منذ أجرت الـIFOP[26] عملية سبر آراء بتاريخ 13 و14 جوان 2023 حول مواقف الفرنسيين إزاء الهجرة، أنتجت الدراسة النتائج التالية، يرى 82٪ من الفرنسيين أنّ موضوع الهجرة من بين المسائل التي لا يمكن التحدث فيها بشكل

(26) Institut D'études Opinion Et Marketing En France Et À L'international.

صريح في البلاد، فيما يعتقد 71٪ منهم أن الهجرة توفر لأرباب العمل القدرة على دفع الأجور نحو الانخفاض ويدافع 67٪ من المستجوبين على ضرورة وضع سياسة هجرة تلائم الحاجيات الاقتصاديّة للبلاد، ويرى 65٪ من الفرنسيين أن أعداد المهاجرين كبيرة ولا يجب استقبال المزيد ويدافع 61٪ منهم على فكرة مفادها أنّه لا يمكن استقبال المزيد نظرا لاختلاف قيمهم عن القيم الفرنسيّة مما يطرح «مشاكل تعايش» في البلاد[27].

تبدو هذه الأرقام واضحة الدلالة: ينظر الفرنسيون بشكل متفاوت السلبية إزاء ظاهرة الهجرة، هذه النظرة لها أسباب متفاوتة أيضا، سنقوم بالتعرض لخصائص المدافعين عن هذه التصورات، سنركز بالتحديد على المدافعين عن فكرة أن المنظومة القيمية للمهاجرين تختلف عن تلك التي يتبناها الفرنسيون مما يدفع نحو ضرورة الحد من الظاهرة، فنجد مجموعة من أجابوا بالموافقة قد سجلت ارتفاعا لدى الشريحة العمرية 35 سنة فما فوق بـ 65٪ ولدى المتمتعين بعمل بـ60٪ ومن غير النشطين 63٪ (65٪ من المتقاعدين و52٪ بقية غير النشطين). وبقيت النسب مرتفعة لدى مسيري المؤسسات بـ55٪ والأجراء(قطاع خاص 61٪ و60٪ قطاع عام) والعاطلين بـ69٪[28].

من ناحية أخرى، يؤكد سبر الآراء أنّ 92٪ من مجموع مساندي هذا الموقف من داعمي حزب «التجمع الوطني» و76٪ من داعمي «الجمهوريين» و٪54 من داعمي الأغلبية الرئاسيّة المساندة لـ «ماكرون» فيما سجلت النسبة انخفاضا لدى داعمي الأحزاب اليسارية (30٪ «فرنسا الأبيّة) «38٪ «الحزب الاشتراكي و30٪ لدى الـ Europe Écologie Les Verts أو الخضر)[29].

(27) IFOP-Fiducial, *IFOP-Fiducial pour Sud Radio: Balise d'opinion #229: Le regard des Français sur l'immigration*, [Online], Juin 2023, [consulté le 28 juin 2024], p.5, disponible sur: https: //www.ifop.com/wpcontent/uploads/2023/06/119689-Rapport-SR-N229.pdf.

(28) *Ibid*., p.16

(29) *Ibid*., p.17

انطلاقا من سبر الآراء هذا، نستخلص وجود قلق من الهجرة ذي أسباب متعددة ومختلفة، تجمع بين المخاوف المعيشية والمخاوف الثقافية، فالهجرة هنا تشكل موضوعا للخوف مزدوج الطبيعة، ولا يخفي الفرنسيون خشيتهم إزاء تنامي الظاهرة (سواء كان ذلك حقيقيا أم زائفا) لأسباب اقتصاديّة تمس مباشرة من معطيات معيشية خالصة مثل الأجور أو تتناول الاقتصاد في كليته (أي في علاقة بمعطى الحاجيات الاقتصاديّة للبلاد) أو لأسباب ثقافية تتعلق بقدرة منظومة الإدماج الثقافي الفرنسيّة على دفع المهاجرين إلى الانصهار في المنظومة القيمية للبلاد، وهذا ما يجعل الهجرة موضوعا أساسيا للخوف السياسي، من ناحية أخرى نجد هيمنة هذا الخوف والقلق إزاء الهجرة لدى مساندي اليمين الفرنسي بصفة عامة واليمين المتطرف بصفة خاصة. كما مثل هذا الموضوع مسألة عابرة لكافة الفئات الاجتماعيّة والعمرية.

تثير الإجابة «موضوع الهجرة من بين المسائل التي لا يمكن التحدث فيها بشكل صريح في البلاد» الاهتمام، يحيلنا ذلك على فهم لانفعالات الفرنسيين إزاء موضوع يرون أنّ التعامل معه إعلاميا أو الحديث فيه في الفضاء العمومي غير ممكن بشكل كامل وصريح، نفترض هنا أنّ المستجوبين يشعرون بوجود أشكال ضغط على قدرتهم على الحديث بشكل مباشر وصريح حول قضية الهجرة، مما يؤكد أن هذه الأخيرة تمثل موضوعا للاستقطاب السياسي بشكل حاد (وهو استقطاب ستلعب على أوتاره تشكيلات اليمين المتطرف بشكل كبير) مما يجعل تناوله بالنقاش مسألة صعبة.

بالإضافة إلى معطيات الـ IFOP، يبرز سبر آراء هام يتم إجراؤه بصفة دورية تحت عنوان «fractures Françaises» المزاج العام الفرنسي إزاء عدة مسائل، وسيكون من الوجاهة المرور على نتائج النسخة الـ 11 منه وفق مجموعة من الجداول والرسوم التي سنتعرض لها بالتعليق.

جدول عدد 1: كيف يرى الفرنسيون حال البلاد

المؤشر أو الإجابة	النسبة	نسبة التطور مقارنة باستطلاع سابق في سبتمبر 2022
فرنسا في تراجع	٪82	+٪7
فرنسا في تراجع بيد أنّه تراجع غير حتمي	٪48	دون تغيير
فرنسا في تراجع ولا يمكن عكس ذلك	٪34	+٪7
فرنسا ليست في تراجع	٪18	-٪7

المصدر:

- Ipsos et Sopra Steria, Fractures françaises 2023, 11ème édition, Sondage pour Le Monde, le Cevipof, la Fondation Jean Jaurès et l'Institut Montaigne, [En ligne], Septembre 2023, [consulté le 07 juillet 2024, p.6, disponible sur: https: //www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2023-10/Ipsos-Sopra_Steria Fractures_francaises_2023-Rapport_complet.pdf.

جدول عدد 2: أهم هواجس الفرنسيين

الهاجس	النسبة
الصعوبات المتعلقة بالمقدرة الشرائية	٪46
حماية البيئة	٪30
مستقبل النظام الاجتماعي (أي منظومة الرعاية الاجتماعيّة)	٪24
مستويات الهجرة	٪24
مستويات الجريمة والانحراف	٪19
تنامي الفوارق الاجتماعيّة	٪12

المصدر:

- Ipsos et Sopra Steria, Fractures françaises 2023, 11ème édition, Sondage pour Le Monde, le Cevipof, la Fondation Jean Jaurès et l'Institut Montaigne, [En ligne], Septembre 2023, [consulté le 07 juillet 2024], p.8, disponible sur: https: //www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2023-10/Ipsos-Sopra_Steria Fractures_francaises_2023-Rapport_complet.pdf.

رسم عدد 1: كيف يرى الفرنسيون حال البلاد

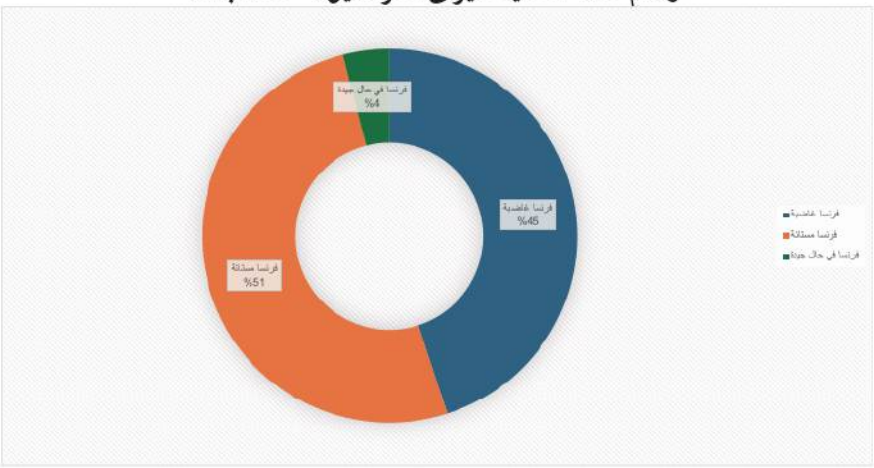

المصدر:

- Ipsos et Sopra Steria, Fractures françaises 2023, 11ème édition, Sondage pour Le Monde, le Cevipof, la Fondation Jean Jaurès et l'Institut Montaigne, [En ligne], Septembre 2023, [consulté le 07 juillet 2024, p.9, disponible sur: https: //www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2023-10/Ipsos-Sopra_Steria Fractures_francaises_2023-Rapport_complet.pdf

جدول عدد 3: مستويات ثقة الفرنسيين حسب المؤسسة أو الهيئة

الهيئة أو المؤسسة	نسبة الثقة في سبتمبر 2023
رؤساء البلديات	٪69
النواب المنتخبون	٪29
الأحزاب السياسيّة	٪17

المصدر:

- Ipsos et Sopra Steria, Fractures françaises 2023, 11ème édition, Sondage pour Le Monde, le Cevipof, la Fondation Jean Jaurès et l'Institut Montaigne, [En ligne], Septembre 2023, [consulté le 07 juillet 2024, p.14, disponible sur: https: //www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2023-10/Ipsos-Sopra_Steria Fractures_francaises_2023-Rapport_complet.pdf

رسم عدد 2: كيف يرى الفرنسيون العنف داخل مجتمعهم

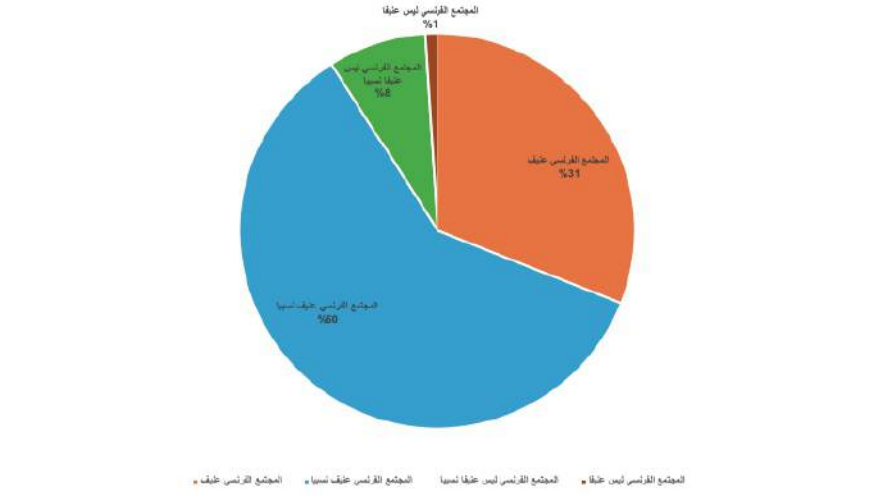

المصدر:

- Ipsos et Sopra Steria, Fractures françaises 2023, 11ème édition, Sondage pour Le Monde, le Cevipof, la Fondation Jean Jaurès et l'Institut Montaigne, [En ligne], Septembre 2023, [consulté le 07 juillet 2024, p.22, disponible sur: https: //www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2023-10/Ipsos-Sopra_Steria Fractures_francaises_2023-Rapport_complet.pdf

تعليقا على الجداول والرسوم التي أوردناها يمكن الوصول إلى مجموعة من الاستخلاصات الهامة، أولها انتشار الاعتقاد بأنّ البلاد الفرنسيّة في حالة تقهقر وتراجع لدى نسبة هامة من الفرنسيين (رغم التباين حول مدى حتمية ذلك)، يترافق هذا الاعتقاد مع هيمنة شعور بانتشار العنف داخل المجتمع الفرنسي، مما يفترض وجود حالة من القلق إزاء أمان الأفراد في أشخاصهم وذواتهم وممتلكاتهم، هذا الأخير يؤكده الدور الهام الذي يلعبه هاجس الأمان والاستقرار ومكافحة الانحراف والجريمة في سلم أولويات الفرد الفرنسي.

تحتل الهواجس المعيشية أيضا، وبشكل مستمر مراتب متقدمة تثبت قلقا مجتمعيا معمما نسبيا إزاء المسائل المرتبطة بالمقدرة الشرائية والنظام الاجتماعي القائم على دولة الرفاه وموقع قوي للمرفق العمومي فضلا عن هاجس تنامي

الفوارق الاجتماعيّة، ويعاود ملف الهجرة الظهور على مستوى سلم الهواجس، وإذا سلطنا الضوء على عبارة «مستويات الهجرة» فإننا نؤكد قلقا فرنسيا مجتمعيا إزاء تنامي أعداد المهاجرين في البلاد.

تترافق هذه الأرقام صلب سبر الآراء المذكور مع انخفاض نسب الثقة إزاء المؤسسات والهياكل السياسيّة التقليدية التي مثلت ولازالت حجر زاوية الديمقراطيّة الفرنسيّة، ونعني بذلك النواب المنتخبين والأحزاب السياسيّة، أي أنّ هناك مناخا من الثقة الهشة إزاء الأجسام الوسيطة وممثليها النيابيين، مقابل ارتفاع هذا المنسوب بالنسبة إلى رؤساء البلديات مما يطرح تساؤلات جوهرية حول أسباب ذلك.

تشير الأرقام المتعلقة بقيس انفعالي «الغضب» و«الاستياء» إلى تنامي مشاعر سلبية إزاء الوضع في البلاد، إذ أنّه ومقارنة بعمليات سبر سابقة في 2022 و2021، (والتي ذكرت في نفس عملية سبر الآراء المذكورة) سجلت نسبة الذين يشعرون بالرضا والذين يعتبرون أنّ فرنسا في حال جيدة انخفاضا من 9٪ سنة 2021 و6٪ لتبلغ النسبة الحالية (4٪) أما نسبة من يرون أنّ البلاد في حالة غضب فقد ارتفعت من 31٪ سنة 2021 و36٪ سنة 2022 لتبلغ 45٪ في سبتمبر 2023، أي بواقع 9 نقاط كاملة، أمّا من اعتبروا البلاد في حال سيئة فقط فقد انخفضت النسبة بدورها من 60٪ سنة 2021 لتصل إلى 51٪ في سبتمبر 2023 فاسحة المجال لتنامي انفعالات الغضب إزاء الوضع العام، يؤكد لنا ذلك تراجع منسوب الاستياء ليحل محله الغضب، وهو أحد أهمّ الانفعالات المجتمعية التي تؤثر على السلوك السياسي.

يؤكد سبر الآراء نفسه حفاظ المشاعر الماضوية على ثباتها وارتفاعها لدى الفرنسيين، يبدو هؤلاء متشبثين إلى حد اليوم بماضي البلاد سواء في جانبه القيمي والأخلاقي أو ما تعلق بالوضع العام، إذ أكد 71٪ من المستجوبين استلهامهم من قيم الماضي في حياتهم واعتبر 73٪ منهم أنّ البلاد كانت في حال أفضل سابقا، هذا التشبث بالماضي لا ينفي أيضا تعلقا بالمستقبل واعتقادا في إمكانيّة تضمنه

لفرص جديدة ولو بنسب أقل أهميّة (44٪)، وسجلت نسب المتعلقين بالماضي والمتشبثين به ارتفاعا لدى القوى اليمينية بصفة عامة خاصة من اليمين المتطرف التجمع الوطني 91٪، الاسترداد 92٪، الجمهوريون 80٪ (وانخفاضا نسبيا لدى المتعاطفين مع اليسار الفرنسي): فرنسا الأبية 62٪، الخضر 53٪ (باستثناء المتعاطفين مع الحزب الاشتراكي)، ويمتد هذا ليشمل كافية الفئات العمرية (الأقل من 35سنة: 70٪، ما بين الـ 35 و59 سنة: 75٪ والـ 60 سنة فما فوق: 72٪)[30].

نجد لدى الفرنسيين في سبر الآراء المذكور رغبة في البحث عن السلطة القوية الحاضرة بثبات، إذ يعتقد 82٪ منهم في حاجة البلاد إلى «زعيم حقيقي» قصد إعادة الأمور إلى نصابها مقابل بقاء نسبة من يدافعون عن العودة إلى تطبيق عقوبة الإعدام في حدود الـ 51٪، وهي نسبة مرتفعة من ناحية، وتؤكد إلى حد ما غياب أي إجماع مجتمعي على هذه الممارسة الجزائية من ناحية أخرى، وإذا جمعنا بين المعطيين، نستخلص أن هاجس إعادة الأمور إلى نصابها في البلاد، أي بطريقة غير مباشرة، شعور بانفلاتها وخوف من الفوضى، واضح جدا في أذهان الشعب الفرنسي[31].

تمتزج المعطيات الواردة آنفا لتأكيد أن فرنسا في حالة من الريبة، ريبة ذات طابع معيشي تغذيها مؤشرات الانفعالات المختلفة إزاء المشاكل المختلفة، وخوف من تناميها وتطورها، ولعل أهمّ ما يثير اهتمامنا في هذا السياق موقف الفرنسيين من الماضي، وهو موقف مختلط بأمل في المستقبل، ولكنه ورغم ذلك يستمد جذوره من وجهة نظر تعتقد في أهميّة الماضي من ناحية، و«ذهبيته» من ناحية أخرى، يمكننا أن نفترض هنا أنّ الفرنسي يحن إلى ماضيه نظرا لعدم

(30) Ipsos et Sopra Steria, Fractures françaises 2023, 11ème édition, Sondage pour Le Monde, le Cevipof, la Fondation Jean Jaurès et l'Institut Montaigne, [En ligne], Septembre 2023, [consulté le 07 juillet 2024, p.34-37, disponible sur: https: //www.ipsos.com/sites/default/files/ct/news/documents/2023-10/Ipsos-Sopra_Steria Fractures_francaises_2023-Rapport_complet.pdf

(31) *Ibid*., p.39.

رضاه على حاضره، هذه النقطة بالذات تدعم القول بانتشار المخاوف في صفوف المواطنين، مخاوف تدفع الناخبين إلى التفكير في السبل الضروريّة لعودة الماضي، بما يحمله من مفردات الاستقرار والأمن ووجود السلطة القوية.

تضمن سبر الآراء Fractures Françaises أو المجرى من قبل الـ IFOP حول الهجرة، عددا هاما من المعطيات التي فضلنا المرور عليها بالتحليل، لكن تجاوز تاريخ إعدادهما ما يقارب السنة يجعل من الاعتماد على المعطيات الواردة فيهما بشكل كامل غير كاف، وقد وظفناه قصد التأكيد على الثبات النسبي للحالة الانفعالية الفرنسيّة المرتبطة بشكل أو بآخر بالمخاوف بصنفيها، والتي ستتحول إلى خوف سياسي عالجته أحزاب اليمين المتطرف وفق مقارباتها.

2 – دراسة لمعطيات سبر الآراء لسنة 2024: سنة انتخابيّة محددة لهواجس المجتمع الفرنسي

مثلت سنة 2024 سنة سياسيّة بامتياز، إذ كانت ثقيلة بالأحداث الانتخابيّة التي انطلقت بحصول اليمين المتطرف الفرنسي (ممثلا في التجمع الوطني أساسا) على نتائج انتخابيّة هامة على المستويين الأوروبي والتشريعي (بعد قرار حل البرلمان من قبل الرئيس الفرنسي)، ومثل ذلك أيضا فرصة لإصدار عدة تقارير لعمليات سبر آراء تم فيها تناول الخيارات الانتخابيّة من ناحية والهواجس الأهم التي تؤرق الفرنسيين من ناحية أخرى.

أجرت الـ IFOP بمناسبة الاستحقاق البرلماني الأوروبي عملية سبر آراء حددت فيها أهمّ الهواجس المحددة في السلوك الانتخابي للمواطن الفرنسي، وسنقدم أهمّ نتائجه في الجدول عدد 4.

جدول عدد 4: محددات التصويت حسب درجة الأهميّة (الانتخابات الأوروبية لسنة 2024)

المحدد	النسبة	
الصحة	محدد رئيسي	٪66
	مهم ولكنه ليس محددا	٪28
	ثانوي	٪6
مكافحة الإرهاب	محدد رئيسي	٪65
	مهم ولكنه ليس محددا	٪27
	ثانوي	٪8
الأمن ومكافحة الجريمة والانحراف	محدد رئيسي	٪64
	مهم ولكنه ليس محددا	٪27
	ثانوي	٪9
مكافحة الهجرة غير الشرعيّة	محدد رئيسي	٪59
	مهم ولكنه ليس محددا	٪27
	ثانوي	٪14
الترفيع في الأجور والمقدرة الشرائية	محدد رئيسي	٪57
	مهم ولكنه ليس محددا	٪35
	ثانوي	8

المصدر:

- Ifop-Fiducial, ***Sondage pour Le Figaro et Sud Radio: profil des électeurs et clés du scrutin***, [En Ligne], 9 juin 2024, Consulté le 9 Juillet 2024, p.55, Disponible sur: https: //www.ifop.com/wp-content/uploads/2024/06/DET-120537-Rapport-JDV-EUR24-10.06.2024.pdf.

أجرت الـ IFOP أيضا عملية سبر آراء بمناسبة الاستحقاق التشريعي، وخلصت إلى النتائج المتوفرة بالجدول عدد 5، وقد سمح للمستوجبين باختيار أربع إجابات رئيسية.

جدول عدد 5: محددات التصويت الرئيسية للفرنسيين في الانتخابات التشريعيّة السابقة لأوانها

المحدد	النسبة
الترفيع في الأسعار والمقدرة الشرائية	44٪
الأمن ومكافحة الإجرام	44٪
الصحة	42٪
مكافحة الهجرة غير الشرعيّة	35٪
تطور أسعار المحروقات والطاقة	28٪
التعليم	28٪
حماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية	22٪
الحفاظ على المرافق العموميّة	20٪

المصدر:

- IFOP – Fiducial, Rolling Ifop –Elections législatives 2024: Sondage pour LCI, Le Figaro et Sud Radio, [En ligne], 28 juin 2024, [consulté le 1 juillet 2024] p.8, disponible sur: https: //www.ifop.com/publication/rolling-legislatives-ifop-fiducial-28-juin-2024/.

حددت عملية سبر آراء أخرى تم إجرائها بمناسبة الدور الأول للانتخابات التشريعيّة من قبل الـ «Toluna Harris Interactive» أهم محددات التصويت وذلك حسب ما يوضحه الجدول عدد 7، وقد سمح للمستجوبين باختيار 5 إجابات، وكذلك الأمر بمناسبة عملية أخرى تم إجراؤها من قبل الـIPSOS حسب الجدول عدد8 أين سمح للمستجوبين باختيار 3 إجابات ممكنة (تتعلق النتائج هنا بالاختيار الأول للمستجوبين).

جدول عدد 6: محددات التصويت

المحدد	النسبة
المقدرة الشرائية	٪53
الهجرة	٪38
الصحة	٪31
التقاعد	٪28
سلامة الممتلكات والأشخاص	٪28

المصدر:

- Toluna Harris Interactive, Sondage Jour du vote: 30 juin 2024: 1er tour, [En ligne], Consulté le 15 juillet 2024, p.15, Disponible sur: https: //harris-interactive.fr/wp-content/uploads/sites/6/2024/07/Rapport-Jour-du-Vote-1er-tour-Legislatives-2024-version-complete.pdf.

جدول عدد 7: محددات التصويت

المحدد	النسبة
المقدرة الشرائية	٪24
الهجرة	٪20
موقع فرنسا في أوروبا والعالم	٪11
حماية البيئة	٪10
سلامة الأشخاص والممتلكات	٪6

المصدر:

- Ipsos, Législatives 2024: intention de vote et chiffres clés, 28 juin 2024, [En ligne], Consulté le 30 juillet 2024, Disponible sur: https: //www.ipsos.com/fr-fr/legislatives-2024/legislatives-2024-intention-de-vote-et-chiffres-cles.

تحيلنا الأرقام المذكورة آنفا، على تعدد أشكال وأصناف المخاوف الفرنسيّة على مستوى المزاج العام، فهناك هاجس جدي موضوعه حماية الوضعية المعيشية للمواطن الناخب، تترجمه أهميّة محدد المقدرة الشرائية من ناحية، ومحددات

منظومة الرعاية من جهة، وهناك أيضا هاجس جدي يتعلق بالاستقرار والأمان، مما يحيلنا على التأكيد على أن المواطن الفرنسي يعيش حالة من الخوف إزاء سلامته الشخصيّة وسلامة ذويه ومحيطه وممتلكاته.

بقي محدد الهجرة ومكافحتها عنصرا ثابتا في محددات التصويت الفرنسيّة (على مستوى أوروبي أو وطني) مع التذكير دائما بأن موضوع هذه الظاهرة بما يحمله من دلالات ومعاني سياسيّة يمثل خوفا ذا طبيعة مزدوجة، ولئن لم توضح عمليات سبر الآراء المذكورة الدوافع وراء تبني قضية الهجرة من قبل الفرنسيين كشرط من شروط اختيار حزبي ما، إلا أننا وإذا حاولنا تقديم افتراضات في هذا الأمر، مشيرين في الآن ذاته إلى عملية سبر الآراء التي ذكرت سابقا من قبل الـ IFOP حول موقف الفرنسيين من الهجرة سنة 2023، سنفترض منطقيا أن الدوافع مزدوجة المضمون، تجمع بين المعطيين المعيشي والثقافي.

أشرنا هنا إلى معطيات سبر الآراء في سنة سياسيّة حافلة بالأحداث من أجل هدفين أساسين، يتعلق الأول بتمهيد وتعبيد الطريق أمام الكنه الأساسي لهذه المحاولة البحثية، وهو تناول تفاعل اليمين المتطرف الفرنسي إزاء ما نعتبره الخوف السياسي في فرنسا إزاء المعطيين المعيشي والثقافي، سنتبين في المرحلة الموالية كيف قامت هذه التشكيلات بالتقاط الاحتجاج، الغضب أو الاستياء المجتمعي الناتج عن مخاوف فقدان الاستقرار المعيشي أو تلك الناتجة عن إمكانيّة المس من المنظومة الثقافية الفرنسيّة.

نذكر هنا (على وجه الإشارة فقط) أيضا إلى واحدة من أهمّ المعطيات المتعلقة أساسا بالخوف ذي الدوافع الثقافية، وهو الإرث السياسي الفرنسي الذي أسس لوجود كيان يعتبر الأمّة مفهوما وفكرة المركز الأساسي لوجوده، إذ تعود عراقة الأفكار القوميّة في البلاد في شكلها الحديث إلى فترة الثورة الفرنسيّة، ولئن لا يسمح المجال بتناول هذه المرحلة التاريخيّة بإسهاب، فإن التذكير بمعطى قوة الانتماء القومي للفرنسيين وتشبثهم بمنظومة القيم المكونة لثقافة البلاد تجعل من الأرقام الواردة في مختلف عمليات سبر الآراء من ناحية، وانتشار المخاوف

المعممة مجتمعيا المتحولة -أحيانا- إلى شعور بالريبة إزاء الآخر (في أدنى الحالات) أو رفضا له (في أقصى الحالات) أمرا يمكن فهمه وتتبعه.

المبحث الثّاني: في تفاعل اليمين المتطرف الفرنسي مع المخاوف الفرنسيّة

فهم اليمين المتطرف الفرنسي الرسالة من تنامي الخوف المعيشي والثقافي داخل المجتمع الفرنسي، وحوله إلى موضوع سياسي وذلك بتبنيه الدفاع الشرس عن فرنسا إزاء الآخر من ناحية، والمقدرة الشرائية والأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة للفرنسيين من ناحية أخرى وذلك بطرح مقاربات مختلفة، يبدو أنّها قد راقت لعدد من الناخبين وساهمت في كسب دعمهم السياسي. تقوم على **شوفينية الرفاه الاجتماعي والدفاع عن الاقتصاد القومي** (1)، **ومكافحة الهجرة والإيديولوجيات الإسلامية** (2).

1 – شوفينية الرفاه والدفاع عن الاقتصاد القومي

تعرف شوفينية الرفاه على أنّها موقف سياسي يدافع عن حصر التمتع بخدمات الرعاية الاجتماعيّة لفائدة مواطني بلد ما دون غيرهم[32]، أي أن يصبح الموقف الأهلاني (Nativist) مرتكزا أساسيا لفلسفة وروح أنظمة الرعاية بشكل عام، مما يعني عدم تمتيع الأجانب بأي من منافع أو فوائد تلك الأنظمة في الأقصى، أو تمتيعهم بأشكال محدودة منها فقط في الأدنى[33].

تنطلق شوفينية الرفاه، أو شوفينية الرعاية، أو أهلانية الرعاية من منطلقات نظريّة تقوم على منطق الأولوية القوميّة، أي ضرورة تمتع المواطنين الأصليين لدولة ما بأنظمة الرعاية قبل غيرهم، ويتأسس ذلك على اعتقادات قوميّة مغلقة وعضوية،

(32) J. G. ANDERSEN and T. BJØRKLUND, «Structural Changes and New Cleavages: The Progress Parties in Denmark and Norway», *Acta Sociologica*, 1990/3, p. 212

(33) L. ENNSER-JEDENASTIK, «Welfare Chauvinism in Populist Radical Right Platforms: The Role of Redistributive Justice Principles», *Social Policy & Administration*, 2018/1, vol.52, p. 2.

تندرج في إطار موقف سياسي يعلي المصلحة القوميّة فوق كل المصالح الأخرى وبشكل خاص الأجنبية منها.

انخرط اليمين المتطرف الفرنسي في هذه السردية السياسيّة، إذ دعا «إيريك زيمور «في نطاق برنامج ترشحه في انتخابات 2022 إلى إلغاء كل الامتيازات الاجتماعيّة والمنح لفائدة المواطنين الأجانب من غير الأوروبيين وكذلك الأمر بالنسبة إلى نظام الرعاية الصحية للدولة الموجه للموجودين على التراب الفرنسي بطريقة غير شرعيّة (باستثناء الحالات متأكدة الاستعجال)[34]، ومقاومة الغش الاجتماعي ومراقبة جرايات التقاعد الممنوحة خارج المنطقة الاقتصاديّة الأوروبية وإلغاء منحها لفائدة المتوفين[35] فضلا عن فرض دفع رسوم فعلية للطلبة الأجانب الذين يرومون الدراسة في فرنسا[36].

يعتبر «زيمور» أنّ المثال الاجتماعي الفرنسي يلقي بظلال ثقيلة على الموازنة العموميّة نظرا لتمتع الأجانب بامتيازاته، مدافعا عن إلغاء هذه الامتيازات أو الحد منها لفائدة غير الفرنسيين وغير الأوروبيين قصد تخفيف العبء على المالية العموميّة[37].

انخرط التجمع الوطني بقيادة «باردیلا» و«لوبان» في نفس السردية الشوفينية متبنيا مقترح الرقابة على المنتفعين بجراية التقاعد من غير الفرنسيين، فدعا أثناء برنامجه الانتخابي لسنة 2022 إلى فرض إجبارية تنقل المعني بالجراية بنفسه سنويا إلى إحدى البعثات الدبلوماسية القنصلية من أجل إثبات أنه مازال على قيد الحياة، وبالتالي إمكانيّة استفادته من الجراية[38]، ويطالب أيضا بمزيد التحكم والحد من خدمات المساعدة الطبية الموجهة للمتواجدين بطريقة غير شرعيّة عن طريق حصرها في المساعدة الطبية العاجلة لفائدة البالغين[39].

(34) Éric Zemmour, *MON PROGRAMME: POUR QUE LA FRANCE RESTE LA France*, p.8

(35) *Ibid*., p.51

(36) *Ibid*., p.24

(37) *Ibid*., p.71

(38) Rassemblement National, *Programme présidentiel de Marine Le Pen: la lutte contre la fraude*, 2022, p.17

(39) Rassemblement National, *Programme présidentiel de Marine Le Pen: la santé,*

فصل التجمع الوطني برنامجه في مجال العائلة، سنة 2022 أيضا، بشكل يسمح بفهم تبنيه لشوفينية الرعاية، طارحا مبدأ الأولوية الوطنيّة في عمليات الإسكان الاجتماعي والطلابي (priorité nationale d'accès au logement social et étudiant) وذلك بتفضل العائلات التي يكون أحد الأصول فيها (الأب أو الأم) من الجنسية الفرنسيّة مما يسمح حسب تقديرات الحزب بتوفير 620 ألف مسكن (وهو عدد المساكن التي يعيش فيها أجانب منتفعون بخدمات الإسكان الاجتماعي)، ويقترح الحزب نفس الإجراء بالنسبة إلى الإسكان الطلابي، وذلك عن طريق تطبيق مبدأ الأولوية الوطنيّة لفائدة الفرنسيين مما يسمح بتوفير 90 ألف سكن موجه للطلبة الفرنسيين[40].

حافظ التجمع الوطني تقريبا على نفس المواقف أثناء الانتخابات التشريعيّة الفرنسيّة السابقة لأوانها لسنة 2024، متعهدا بتوفير تشجيعات ضريبية لفائدة العائلات الفرنسيّة[41]، ومكافحة الغش في علاقة بالخدمات الاجتماعيّة وفرض تمتيع الأحياء فقط بالمنح الاجتماعيّة[42] وتمتيع الفرنسيين دون غيرهم بالمنح العائلية (allocations familiales) مقابل تمتيع غيرهم بالمنح التي لا تفترض مساهمة سابقة ومحددة بل ترتبط بوضعية معينة (prestations sociales-noncontributives). مثل منظومة «دخل التضامن الاجتماعي» (Revenu de solidarité active) الموجه للفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا والحد من تمتيع المهاجرين غير الشرعيين بالخدمات الطبية العموميّة، وتندرج هذه المقترحات والبرامج في نطاق فلسفة مبدأ الأولوية الوطنيّة...[43].

2022, p.19.

(40) Rassemblement National, *Programme présidentiel de Marine Le Pen: La Famille,* 2022, p.9-10.

(41) Rassemblement nationale, *Bardella premier ministre: programme législatives 2024*, juin 2024, p.16

(42) *Ibid*., p.12

(43) *Ibid*, p.10-11

تبين هذه الإشارات البرقية للبرامج السياسيّة لأهمّ تشكيلتين سياسيتين لليمين المتطرف الفرنسي، تبني أفكار تنتمي بصيغتها تلك إلى منظومة أهلانية الرعاية، يرى اليمين الراديكالي هنا أنّ الضرورة تحتم التخلي عن تمتيع غير الفرنسيين بامتيازات الرعاية الاجتماعيّة أو الحد منها ومنح الأولوية للمواطنين كأساس لإنقاذ المالية العموميّة وتخفيف العبء عنها، فتكون الإجابة الطرف الضعيف في المسألة ككل، وهو الأجنبي، وبشكل خاص ذلك المتواجد على الأراضي الفرنسيّة على خلاف الصيغ القانونيّة. وتعد الدعوة المتكررة إلى تطبيق مبدأ الأولوية الوطنيّة خير دليل على شوفينية الأحزاب اليمينية المتطرفة في علاقة بمسألة الدعم الاجتماعي.

لعلنا نضيف هنا، تجنب الأحزاب اليمينية المتطرفة طرح التخلي عن النموذج الاجتماعي لفرنسا، ولذلك أسبابه المنطقية، فالبلاد لها من التقاليد الدولاتية العريقة ما يجعل طرح حزب سياسي ما بشكل جذري وراديكالي لإنهاء نظام الرعاية شكلا من أشكال الانتحار السياسي والانتخابي، يبدو الفرنسيون -إذا ما عدنا خاصة للأرقام الواردة في عمليات سبر الآراء الخاصة بمحددات التصويت- متشبثون بشكل عميق بأنموذج الدولة الراعية وبحضورها في مختلف مظاهر حياتهم اليومية.

على صعيد آخر، يرتبط بشكل أو بآخر بالمسألة الاجتماعيّة، يتبنى اليمين المتطرف الفرنسي أيضا رؤية وبرنامجا سياسيا اقتصاديا يقوم على أطروحات تسعى للاستجابة للمخاوف المعيشية للمواطن الفرنسي، فضلنا تجميع بعض مقترحات كل من «استرداد» و«التجمع الوطني» في جدول تفصيلي، وجمعنا هنا بين عدد من المقترحات سواء في الانتخابات الأوروبية أو التشريعيّة أو الرئاسيّة الأخيرة قصد فهم الخطوط العامة للأحزاب المذكورة وتحليلها دون المرور على جميعها.

بعد التعرض لأهمّ المقترحات سنقوم بالتعليق عليها فيما يخص الكنه السياسي والخلفية الأيديولوجية لتصورات اليمين المتطرف للموضوع الاقتصادي.

جدول عدد 8: اهم مقترحات حركة الاسترداد وحزب التجمع الوطني في علاقة بالمجال الاقتصادي (مختارات من برامج انتخابيّة مختلفة)

حركة استرداد	التجمع الوطني
• التخفيض في العبء الجبائي	• تخفيض الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة إلى المنتجات الطاقية
• إلغاء المساهمة الاجتماعيّة المعممة الموجهة لتمويل أنظمة المساعدة الاجتماعيّة	• إلغاء الضريبة على الدخل بالنسبة إلى الأطباء والممرضين المتقاعدين والذين يعودون إلى مباشرة العمل وتخفيف الإجراءات والشروط المتعلقة بمنظومة الجمع بين العمل والتقاعد بالنسبة إلى مهنيي الصحة.
• التخفيض من أسعار الكهرباء للفرنسيين عن طريق التخفيض في الضرائب على الكهرباء وإلغاء القواعد الأوروبية المتعلقة بهذا المجال (ورد في البرنامج المتعلقة بالانتخابات الأوروبية 2024)	• التخلي عن القواعد الأوروبية المتعلقة بتحديد أسعار الكهرباء
• إلغاء الضرائب الأوروبية ومنح البلاد الحق في الاعتراض عليها ونقضها	• إلغاء ما يعبر عنه بإصلاح منظومة تأمين التقاعد لجويلية 2024
• الدعوة لبرنامج أوروبي من أجل تدعيم النقل الحديدي والنهري العبر أوروبي	• التخفيض في أسعار الكهرباء للفرنسيين عن طريق التخلي عن القواعد الأوروبية في ذلك المجال (ورد في البرنامج المتعلق بالانتخابات الأوروبية 2024)

• إصلاح المنظومة القانونيّة الأوروبية المتعلق بالماء	• إلغاء الضريبة على الدخل بالنسبة إلى بعض من المواد ذات الأولوية في حالة تنامي التضخم
• إصلاح طرق التصرف في الموارد المالية الأوروبية الموجهة نحو الابتكار وتوجيهها نحو قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي، الفلاحية المتقدمة المستقبلية.	• إلغاء الضريبة على الإرث بالنسبة إلى الطبقات الوسطى والمتواضعة
• دعم المناخ المؤسساتي خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي ودعم السيادة الأوروبية في مجال المواد التقنية والبرمجيات ودعم برامج الابتكار العلمي في مجال الروبوتيات والذكاء الاصطناعي وتعصير المؤسسات لفائدة المهن التي تمر بظروف حرجة.	• استبدال الضريبة على الثروة العقارية بضريبة على الثروة المالية
• الدفاع عن المصالح الصناعية الفرنسيّة والأوروبية عن طريق مبدأ الأولوية الأوروبية والأولوية الفرنسيّة في القطاع المذكور	• إلغاء الضريبة على الدخل لفائدة الشباب الأقل من 30 سنة
• الدفاع عن حريّة المؤسسات الاقتصاديّة في مواجهة القيود الأوروبية.	• تأسيس صندوق سيادي فرنسي والاستفادة من مرابيحه وتوجيهها نحو القطاعات الإستراتيجية
• الدفاع عن السيادة الطاقية لفرنسا والانطلاق نحو الاعتماد على الطاقة النووية من أجل الاستقلالية الطاقية للبلاد	• تخفيف الأعباء الضريبة على المؤسسات الصغرى جدا، الصغرى والمتوسطة شرط الإبقاء على ملكيتها لفترة 10 سنوات على الأقل

- دعم السيادة الغذائية الفرنسيّة في مواجهة المقتضيات الأوروبية
- حماية الصيد البحري الفرنسي في مواجهة المقتضيات الأوروبية للصيد البحري
- حماية المنتجات الفلاحية الفرنسيّة من المنافسة

- إعفاء المؤسسات التي يؤسسها الشباب الأقل من 30 سنة من الضرائب لمدة 5 سنوات
- خوصصة القطاع الإعلامي السمعي - البصري
- تخفيض الضريبة على الإنتاج من أجل تشجيع الانغراس المؤسساتي الصناعي للمؤسسات الفرنسيّة
- الدفع نحو من دور أكبر للبنك المركزي الأوروبي في التشغيل والإنتاج وتمويل القطاعات الإستراتيجية على مدى طويل
- رفض ما يعبر عنه بـ «الإيكولوجية العقابية»
- التخفيض من أعباء المالية العموميّة الفرنسيّة وعقلنة الإنفاق العمومي.
- مواجهة المنافسة غير الأوروبية داخل السوق المشتركة ودعم المشاريع الأوروبية ذات الأهميّة الإستراتيجية
- تطبيق مبدأ الأولوية الوطنيّة في مجال التشغيل والإنتاج
- دعم قطاع الذكاء الاصطناعي على مستوى فرنسي وأوروبي.

	• تدعيم الرقابة على الواردات الفلاحية قصد حماية المنتجات الوطنيّة، ضمان أسعار جيدة لفائدة الفلاحين، تعميم العمل بنظام تحديد مصدر المنتوجات الغذائية وجودتها (l'étiquetage sur l'origine et la qualité des produits alimentaires) والانطلاق في برنامج من أجل فرض استعمال 80 في المائة من منتوجات غذائية ذات منشأ فرنسي بالنسبة إلى المقاصف

المصدر:

- Marine Le Pen, *Le programme*, 2022.
- Rassemblement Nationale, 22 *mesures pour* 2022, 2022.
- Rassemblement Nationale, *Bardella premier ministre*: *programme législatives* 2024, juin 2024.
- Reconquête!, *les* 6 *raisons de voter pour le candidat reconquête*!, Juin 2024.
- Reconquête!, *Notre projet pour l'Europe des nations et de la civilisation*: *Les* 92 *propositions de Reconquête*! *pour agir à Bruxelles*, *défendre la France et les Français et protéger la civilisation européenne*, juin 2024.

نلاحظ في هذه البرامج محاولات اليمين المتطرف الفرنسي الإجابة عن الشاغل الاقتصادي للفرنسيين، فيما يتعلق أساسا بالمقدرة الشرائية والتفاعل بين المنظومة الاقتصاديّة الفرنسيّة ونظيرتها الأوروبية، نضيف هنا مراوحة بين الدعوة لسياسات ليبرالية بالأساس خاصة على المستوى الضريبي وعلى مستوى المناخ المؤسساتي ودعم الأنشطة الاقتصاديّة الخاصة، وبين الدفاع عن سياسات حمائية تتعلق أساسا بقطاعي الفلاحة والطاقة، وحماية المنتوجات القوميّة من المنافسة الأجنبية خاصة تلك ذات المنشأ غير الأوروبي.

هذه المراوحة، لا تنفي بقاء اليمين المتطرف دائما على يمين الطيف السياسي في علاقة بالمسألة الاقتصاديّة، (رغم تبنيه لأطروحات اقتصاديّة تدعم أولوية المنتوج الوطني كما ذكرنا)، فأحزاب أقصى اليمين تبقى تنظيمات ليبرالية اقتصاديّة حتى وإن شحنت برامجها ببعض من المقترحات التي قد توحي بتبني بعض من التوجهات اليسارية، هذه الشحنة محددة الهدف وواضحة، تروم استمالة الناخب الفرنسي الذي تلعب المخاوف المعيشية دورا رئيسيا في اختياراته الانتخابيّة، ويكون ذلك وفق ما رأينا في إطار سعي أيضا لاستمالة دعم أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة والفلاحين وأيضا أصحاب رؤوس الأموال المختلفة، عن طريق استنهاض القوميّة الاقتصاديّة في عدد من القطاعات المحددة[44].

سلمنا في مرحلة أولى في هذا المجال، إلى أنّه وعلى الرغم من أهميّة الهواجس الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والتي أجاد اليمين المتطرف –من نتائج الانتخابات الأوروبية والتشريعيّة– الإجابة عنها ونجح في استمالة الناخبين بفضلها فإن الهواجس المتعلقة بالأمان الثقافي تلعب أيضا أدوارها، يتبين ذلك

(44) نضيف هنا فرضيّة تتعلق بخصوصيّة المجتمع الفرنسيّة على مستوى الأنشطة الاقتصاديّة، المتتبع لتاريخ فرنسا يرى – على سبيل المثال- تشبثا واضحا للفرنسي بالمطبخ الوطني والتقاليد الغذائية التي تعود في عراقتها إلى قرون ماضية، يبدو أن اليمين المتطرف قد فهم ذلك من خلال برنامجه الفلاحي، مدافعا عن قوميّة اقتصاديّة فلاحية تسعى لحماية المنتوج الوطني مصورا إياه على انه رمز من رموز السيادة الثقافية ومعطى حضاري بالغ الأهميّة بالنسبة إلى المجتمع الفرنسي. نطرح هذه الفرضيّة في سعي نحو الدفع في اتّجاه البحث فيها، يحتاج ذلك تتبعا لصيقا لعلاقة الفرنسيين بتقاليدهم الغذائية ودورها المحتمل في صنع تمثلاتهم للمسألة السياسيّة.

من توظيف اليمين المتطرف الفرنسي لمسألة الهجرة، بشكل مزدوج يجمع بين الهاجس الاقتصادي بشكل عام والثقافي بشكل خاص، ولمسألة الإسلام، الذي يصوره خطرا يتهدد منظومة القيم الفرنسيّة. وهذا ما سنسعى إلى التعرض إليه.

3 – مكافحة الهجرة والإيديولوجيات الإسلامية.

بالنظر إلى عمليات سبر الآراء التي أشرنا لها سابقا، والتي تؤكد وجود موقف سلبي إلى حدّ ما من الأعداد المتزايدة للمهاجرين في فرنسا من قبل نسبة هامة من المواطنين، ودعوة عدد منهم حسب الاستجوابات إلى الحد من الظاهرة والتحكم فيها، كان اليمين المتطرف الفرنسي على الموعد مع هذه المطالب وتنامي الهواجس بشأنها، بل وساهم في تزايدها وتطورها وانتشارها، حيث دفع مسألة الهجرة إلى المراتب الأولى للأجندة السياسيّة، جاعلا منها إشكالا بحد ذاته.

في هذه المسألة بالتحديد، تتربع حركة «استرداد» بقيادة «زيمور» على عرش التطرف اليميني، إذ يقترح مرشحها زيمور في برنامجه لرئاسيات 2022 إلغاء تاما لمنظومة لم الشمل العائلي، والحد من قبول طلبات اللجوء حتى لا تتجاوز المائة لاجئ في السنة الواحدة وفرض أن يتم تقديمها خارج التراب الوطني، والحد من هجرة الطلبة باختيار من يدخل البلاد الفرنسيّة للدراسة على أساس الاستحقاق فقط[45].

يدعو «زيمور» أيضا إلى فرض وديعة إلزامية قدرها 10 آلاف أورو بمناسبة تقديم طلبات التأشيرة، إلغاء الاتّفاقيات التي تعُتبر «مسهلة» للهجرة، إنشاء حرس حدود ذي صبغة عسكرية، إجراءات قانونيّة على مستوى التشريع من أجل مكافحة مهربي المهاجرين غير الشرعيين، وتمويل الحملات الدعائية في دول المصدر من أجل التشجيع على عدم الهجرة نحو فرنسا وسحب توقيع فرنسا على ميثاق مراكش للأمم المتحدة[46].

(45) Eric Zemmour, *op.cit.*, p.7

(46) *Ibid.*

أخذت مكافحة الهجرة حيزا كبيرا من برنامج «زيمور»، إذ تضمنت وعودا بإجراءات إضافية منها إلغاء التجديد شبه الآلي لبطاقات الإقامة، وفرض حظر على تسوية وضعيات المهاجرين غير الشرعيين، إلغاء الحق في المواطنة بالولادة (jus soli) والتشديد في شروط منح الجنسية كاشتراط الإقامة في فرنسا على أدنى تقدير بـ 10 سنوات عوضا عن 5 سنوات واشتراط التمكن التام من اللغة الفرنسيّة وغياب أي سوابق عدلية. كما يقترح المرشح السابق للرئاسيات الفرنسيّة، إعادة جريمة الإقامة غير الشرعيّة إلى المنظومة القانونيّة الفرنسيّة (التي حذفت سنة 2012)، التهجير الآلي لكل المنحرفين فور إدانتهم والمدانين فور انتهاء مدة عقوبتهم، والطرد الآلي لكل المصنفين حسب إجراءات الـS[47].

تقترح «الاسترداد» أيضا، طردا آليا لكل المهاجرين العاطلين عن العمل والذين لم يتمكنوا من إيجاد شغل في ظرف 6 أشهر، ووضع وتفعيل مبدأ عودة اللاجئين إلى بلدانهم إن تحولت هذه الأخيرة إلى فضاءات آمنة، وإعادة الأطفال المهاجرين المعزلين إلى عائلاتهم وإنشاء وزارة خاصة تسهر على تطبيق مقتضيات السياسة العموميّة للهجرة، وفرض سحب الجنسية الفرنسيّة من المدانين بارتكاب جرائم من قبل السلطة القضائية[48]، طرد المدانين الأجانب من السجون الفرنسيّة[49]، واستعادة السيطرة على الحدود عن طريق التحرر من القواعد الأوروبية الناظمة للهجرة[50].

ترتبط السياسة المقترحة أيضا بوعود حول تغييرات على مستوى سياسة الاندماج والاحتواء، والتي تقترح في شأنها «الاسترداد» تدعيم الأدوار الموكولة للمدرسة والمؤسسة التعليمية بصفة عامة، فضلا عن إنهاء العمل ببرامج تدريس اللغات الأجنبية واقتراح استفتاء شعبي من أجل فرض التأكيد من موافقة الأسماء للتقويمات الفرنسيّة الوطنيّة أو المحلية وللتاريخ القديم أو الإنجيلي[51].

(47) *Ibid*., p.8
(48) *Ibid*
(49) *Ibid*., p.12
(50) *Ibid*., p.14
(51) *Ibid*., p.10

أمّا على صعيد مكافحة ما تعتبره «أسلمة» لفرنسا، تقترح «الاسترداد» منع الحجاب في الفضاء العام كاملا، منع بناء المساجد والمآذن الشاهقة، إغلاق الفضاءات التي تنشر الأفكار الجهادية، حظر التنظيمات المنتمية للإخوان المسلمين والحركات الإسلامية السلفية والجهادية وفرض رقابة مشددة على الأئمة ومنع كافة أشكال التمويل الأجنبي للعقيدة الإسلامية في فرنسا[52].

لم تتغير سردية «استرداد» وزعيمها زيمور مع الانتخابات الأوروبية والتشريعيّة الفرنسيّة لسنة 2024، إذ اعتبر الحزب قضية مكافحة أسلمة أوروبا ومكافحة الهجرة من أوكد أولويّاته في الانتخابات الأوروبية مطالبا بالتحكم في الحدود الوطنيّة ومنع حريّة التنقل داخل الفضاء الأوروبي لغير الأوروبيين، وإنهاء العمل بالاتّفاق الأوروبي حول الهجرة، مغادرة الاتّفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وإلغاء التوجيهات الأوروبية المتعلقة بنظام لم الشمل العائلي[53].

ويقترح الحزب أيضا في علاقة بالإسلام، دعم التعاون الأوروبي في سبيل مكافحة الأسلمة، وحظرا شاملا لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى أوروبي، مكافحة التدخل التركي والقطري في شؤون القارة، منع كافة أشكال التمويل لأيّ منظمات أو جمعيات قد يشتبه في دعمها للأسلمة وإيقاف مسار دخول تركيا للاتحاد الأوروبي وإيقاف كل أشكال الدعم المالي لها ومراجعة كل الاتّفاقيات خاصة الاقتصاديّة منها المتعلقة بها[54].

وبالنسبة إلى الاستحقاق التشريعي، وفي نطاق برنامج مختصر جدا مكون من 6 عناوين كبرى، يأتي عنوان مكافحة الهجرة في المرتبة الأولى، محافظا بذلك على مركزيته بالنسبة إلى حركة «استرداد»[55].

(52) *Ibid*.

(53) Reconquête!, *Notre projet pour l'Europe des nations et de la civilisation: Les 92 propositions de Reconquête! pour agir à Bruxelles, défendre la France et les Français et protéger la civilisation européenne*, juin 2024, p. 6-.7

(54) *Ibid*.

(55) Reconquête!, *les 6 raisons de voter pour le candidat reconquête!,* Juin 2024, p.2

من ناحية أخرى، ينخرط «التجمع الوطني» في نفس سردية مكافحة الهجرة والإسلاموية، يطالب الحزب بمناسبة الانتخابات التشريعيّة السابقة لأوانها بإلغاء كل الإجراءات الاستثنائية أو الخاصة التي تمنع أو تقف أمام طرد الأجانب، إعادة العمل بإيقاع الجزاء على كل من تثبتت إقامته بشكل غير شرعي في فرنسا، إلغاء الحق في المواطنة بالولادة، واستبدال منظومة المساعدة الطبية للدولة بمنظومة المساعدة العاجلة الضروريّة (Aide d'Urgence Vitale) التشديد في شروط نظام لم الشمل العائلي، وتكون كل هذه الإجراءات بمناسبة مشروع قانون ينوي الحزب تمريره تحت عنوان «مشروع قانون يتعلق بإجراءات عاجلة بخصوص الهجرة (Projet de loi portant mesures d'urgence sur l'immigration) وتعليق كافة عمليات تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين عن طريق منشور وزاري في الغرض[56].

يتعهد الحزب أيضا بالوصول إلى اتّفاق عبر التفاوض مع الشركاء الأوروبيين حتى يصبح استعمال آلية «شنجن» حصريا لفائدة المواطنين من جنسية أوروبية فقط، تشديد المنظومة العقابية لأرباب العمل الذين يوظفون مهاجرين غير شرعيين، فرض إيداع مطالب اللجوء لدى السفارات والقنصليات الفرنسيّة بالخارج، تفعيل مبدأ الأولوية الوطنيّة إن لزم الأمر عبر آلية الاستفتاء الشعبي[57] وتحت عنوان «حماية الحضارة الفرنسيّة» يتعهد التجمع الوطني بإصدار تشريع ضد الإيديولوجيات الإسلامية بوصفها «تهديدا شموليا»[58].

نتبين إذن من هذه الإشارات الهامة للبرامج الانتخابيّة لكل من «استرداد» و«التجمع الوطني» تشابها كبيرا على مستوى الإجراءات المتعهد بها الهادفة لمكافحة الهجرة من ناحية (خاصة غير الشرعيّة منها) والتشديد في شروط التجنيس ولم الشمل العائلي، واتّفاقا على مكافحة ما يراه اليمين المتطرف أسلمة مفترضة للمجتمع الفرنسي.

(56) Rassemblement nationale, *Bardella premier ministre: programme législatives 2024*, op.cit., p.6.

(57) *Ibid*., p.10

(58) *Ibid*., p.21

يتفاعل اليمين المتطرف مع قضية الهجرة بالذات على أنها معطى يهدد الثقافة الفرنسيّة، ويمنحها أيضا بعدا اقتصاديا باقتراحه وتبنيه ضرورة تفعيل منظومة عقابية وجزائية تتعلق خاصة بتشغيل المهاجرين غير الشرعيين، هذه الشحنة الاقتصاديّة الخفيفة لا تنفي دائما أنّ الهاجس الثقافي هو أهم المعطيات في التناول اليميني المتطرف لهذه المسألة، ويبدو ذلك جليا من تبني مصطلح ومفهوم «الحضارة الفرنسيّة» لدى التجمع الوطني، مصطلح يوحي بل ويؤكد أنّ الحزب يرى في فرنسا حضارة مهددة، يجب حمايتها، وهي رؤية مؤسسة على الخوف المتنامي لدى الفرنسيين حول قضية الهوية والثقافة، خوف يساعد الخطاب المتطرف على أقصى اليمين في تناميه وتطوره.

الخاتمة والاستخلاصات

تعد المعطيات الانتخابيّة أكثر المعلومات وثوقية، والتي يمكنها إثبات أو نفي صعود أو تراجع حزب أو تنظيم سياسي ما، وليس هناك ماهو أكثر وثوقا من نتائج الانتخابات الأوروبية والتشريعيّة التي أكّدت صعود اليمين المتطرف، حاولنا في إطار هذا العمل تقديم تفسير معين للأحداث، يقوم على معطى الخوف السياسي.

تعيش فرنسا مخاوف متنامية، وقلقا أضحى مزمنا من عدد من المسائل المرتبطة بالواقع المعيشي من جهة، بما يتضمنه من تفصيلات معقدة يمتزج فيها الاقتصادي بالاجتماعي والأمني، وقلق ثقافي، ارتبط بتنامي المواقف السلبية إزاء المهاجرين وأصحاب المعتقد الديني الإسلامي الذين لازالوا –حسب اعتقاد عدد هام من المواطنين الفرنسيين– عاجزين عن الاندماج في المنظومة القيمية للبلاد.

بقطع النظر عن جدية، حقيقة أو زيف هذه المخاوف، التقط اليمين المتطرف ذلك بشكل واضح، ووظفه باعتباره أداة سياسيّة مكنته من تحقيق نتائج انتخابيّة هامة حولته من قوة على هامش الحياة السياسيّة إلى رقم صعب يثير جدلا من ناحية ومخاوف جدية من ناحية أخرى.

يبقى التساؤل المنطقي هنا، كيف سيكون أداء اليمين المتطرف الفرنسي إن وصل يوما إلى الحكم، نستبعد عن طريق هذا السؤال، الحسم بعدم إمكانيّة

وصول مثل هذه القوى إلى سدة السلطة الفرنسيّة، حتى وان كانت المنظومة الديمقراطيّة الليبرالية -التي تتسامح بعض الشيء مع وجود قوى متطرفة (طالما بقيت على هامش المشهد)- قوية، فإنها لا تتمتع بحصانة لا نهائية إزاء صعود التشكيلات السياسيّة التي يمكنها أن تعيد النظر فيما كان يعتبر إلى حد وقت قريب من الثوابت السياسيّة والمؤسساتية والثقافية لفرنسا، فهل سيبقي اليمين المتطرف على أطروحاته الراديكالية المعادية للآخر والموغلة في القوميّة المتصلبة، أم أنّ امتحان الحكم والممارسة المؤسساتية قد يؤدي في النهاية إلى دخوله الآمن والمسالم ضمن المنظومة القائمة، منظومة يسعى دائما في خطابه إلى مناقضتها وطرح خطوط تمايز جديدة معها وسط تهالك المشهد الحزبي القديم والمعتاد في فرنسا؟

يثير صعود قوى أقصى اليمين إذا، تساؤلات جدية حول مستقبل الديمقراطيّة الفرنسيّة، وبشكل خاص مستقبل الجمهوريّة الخامسة التي تأسست على أنقاض الجمهوريّة الرابعة المتهالكة، والتي تمكنت من الصمود في وجه امتحان الزمن طوال حيز هام من الزمن الفرنسي. ولا نعتقد في تسرع هذا السؤال، بل نرى ضروريته ووجهاته، وننطلق من اعتبار أعتى الديمقراطيات وأشدها عراقة فاقدة للمناعة التامة والكاملة، ونعتقد في إمكانيّة انهيارها أو تغيرها.

تتأكد فاعلية الخوف السياسي مرة أخرى، باعتباره من أقوى أدوات التلاعب والتوظيف وتحقيق المغانم الانتخابيّة، ولا تعد هذه الظاهرة لصيقة بالديمقراطيات فقط، إذ يعد الخوف أقوى الأسلحة في الأنظمة غير الديمقراطيّة وأشدها تأثيرا، تؤكد ذلك أهميّة الانفعالات والهواجس، بعيدا عن التحليل النمطي للسلوك الانتخابي وبعيدا أيضا عن حصر الهواجس في ماهو متعلق فقط بمسائل معيشية يومية دون أن ننفي أهميتها وقدرتها على أن تلعب دورا محددا في التصويت.

نرى هنا، ضرورة أن تحتل الدراسات التي تتناول الهواجس الثقافية المتعلقة بالدولة الأمّة والثقافة القوميّة وغيرهما حيزا أكبر في تحليل السلوك الانتخابي في كافة المجتمعات، خاصة تلك التي تتمتع بتقاليد قوميّة عريقة مثل فرنسا، وحتى

تلك التي تسعى إلى اليوم لبناء هوية قوميّة خالصة، ونؤكد ضرورة تجنب إطلاق الأحكام الإطلاقيّة والإيمان بالمسلمات الكبرى في دراسة السلوك السياسي للناخبين، الذي يؤكد يوما بعد يوم، وفي مراحل متكررة من التاريخ، أنّه غير قابل للتنبؤ والاستشراف الكامل الخالي من أي نقائص.

نختم هذه الاستخلاصات بملاحظة جوهرية وهامة، إن إشارتنا هنا لمسألة الخوف السياسي بماهي فرضيّة دعمت صعود أقصى اليمين السياسي تحتاج دون أدنى شك إلى بحوث أكثر عمقا وتمحيصا، فهذه محاولة أولى نعتبرها مدخلا للتفكير في علاقة الخوف السياسي ووسائليته بصعود تنظيمات سياسيّة ما، ولا ينفي هذا التحليل فرضيّة (وحتى حتمية) وجود عناصر آخر أثّرت على المشهد السياسي الفرنسي، إذ نذكر منها تأثيرات العولمة النيوليبرالية وتفكك الساحة السياسيّة الفرنسيّة التقليدية والتغيرات على مستوى النسيج الاقتصادي للبلاد وغيرها من العوامل. وهذا ما يمكن أن يكون موضوع بحث خاص.

من ناحية أخرى، لئن كانت معطيات سبر الآراء في بلد مثل فرنسا تتمتع بمصداقية هامة، نظرا لنسيج مؤسساتي رقابي قوي وقواعد قانونيّة نافذة تراقب وبصرامة هذه العمليات خاصة في فترات الانتخابات، إلّا أنّها تبقى معطيات قابلة للنقد من حيث منهجيتها ومن حيث نتائجها والتأثيرات المحتملة لجماعات الضغط السياسي، وهي ظاهرة سياسيّة مقبولة إلى حد ما في المجتمعات الديمقراطيّة المتقدمة، ولئن فضلنا هنا الاعتماد على نتائج سبر الآراء في محاولة لتقريب الصورة المحددة لمفردات المزاج العام الفرنسي، فإنّ ذلك لا ينفي ضرورة العمل أيضا على التقارير الرسمية بعين المستنتج من جهة والمتفحص أيضا لوثوقيتها ومدى مصداقيتها.